بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 02 يناير 2020

# التحدّيات الثقافيّة بالعالم العربي بين الواقع والآفاق

## نحو رؤية استراتيجيّة للثقافة العربيّة

**عياد أبلال**
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

**ملخّص:**

يقتضي الحديث عن بناء استراتيجيّة ثقافيّة عربيّة ناجعة، كمدخل أساسي للتنمية المجتمعيّة على كافة المستويات وتوطيد عرى الهويّة العربيّة، الحديث أنثروبولوجيّاً عن التأصيل الثقافي والاجتماعي، باعتبار الإنسان كائناً ثقافيّاً واجتماعيّاً بامتياز، ولذلك، فالبحث في الطقوس والتراث بشقّيه المادّي واللّامادّي، وفي أنظمة القرابة وأشكال الوعي والتفكير، وفي العمران والمطبخ والضيافة، والموسيقى، وما إلى ذلك من تيمات ومواضيع الأنثروبولوجيا الثقافيّة، هو بحث في الهويّة، بما هي ذلك المركب المرن المتحوّل دوماً في سياق التوازن الذي يميّز الأفراد والجماعات فيما بينهم، كما يميّز كلّ مجتمع على حدة في سياق التنوّع والتعدّد الثقافي الذي يعتبر ميزة البشر في الزمان والمكان، ولمّا باتت العولمة واجتياح النموذج الثقافي الغربي الوحيد يهدّدان هذا التنوّع بالمحو والأفول، أخذ موضوع الهويّة يستأثر باهتمام عدد كبير من الباحثين والمفكّرين في مختلف المجالات والتخصّصات، كما حظي باهتمام الهيئات الدوليّة الرسميّة منها وغير الرسميّة بشكل غير مسبوق، خاصّة بالنسبة إلى الدول النامية، وعلى رأسها بلدان العالم العربي، وإن بشكل متأخّر نسبيّاً. ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى تشريح التحدّيات المفروضة على الثقافة العربيّة في زمن العولمة، في أفق صيانة الموروث الثقافي العربي وتشجيع الإبداع والابتكار في مختلف مجالات الثقافة كمدخل أساس للتنمية الثقافيّة وتأهيل المجتمعات العربيّة حتى تصبح مجتمعات للمعرفة. ومن ذلك تأهيل المؤسّسات الثقافيّة وتفعيل دور المثقف وإعادة الاعتبار لوظيفته التنويريّة.

## مقدّمة:

على الرغم من تعدّد تعاريف مفهوم الهويّة، فإنّ المشترك يكمن في عدد من الخصائص التي تكاد تتكرّر في الكثير منها، وهي الخصائص التي تعتبر أساسيّة عند كلّ فرد بما يميزه عن غيره، وتجعله يتعرّف على نفسه في المجتمع، ومن هنا فالهويّة الثقافيّة في إحالاتها على الفرد والمجتمع، تفيد الانتماء والوعي به، بكلّ ما يرتبط بذلك من الزمان والمكان، بحيث يصبح الانتماء تعبيراً عن هويّة ثقافيّة بما تحيل عليه من لغة وتقاليد وعادات، وقد انصهرت في كلّ واحد منسجم يشكّل بالنهاية الصورة التي يحملها الفرد عن نفسه وعن مجتمعه، والشعور الذي يمتلكه كحاجة نفسيّة واجتماعيّة وثقافيّة ضروريّة للعيش في فضاء جغرافي مشترك، طالما أنّ الانسان اجتماعي بطبعه، وميّال إلى التميز ثقافيّاً عن الآخرين، سواء تعلّق الأمر بباقي الأفراد أو بباقي الجماعات والمجتمعات. ولذلك تُعدّ الهويّة أحد أهمّ المفاهيم والإشكاليّات الكبرى التي أثارت وما تزال تثير الكثير من النقاشات. إذ "ثمّة ظاهرة في الفكر المعاصر، الغربي منه والعربي، باتت تجذب الانتباه بقوّة، وهي الظاهرة المتمثلة في كون الاهتمام بإشكاليّة الهويّة الثقافيّة يتعاظم باستمرار، والظاهر أنّ مشاعر الارتباط العاطفي المثالي بالأرض وبالذاكرة الجماعيّة وبالتاريخ، والحنين إلى الماضي وإلى الأوطان عموماً، إضافة إلى التأثيرات التي تحدثها إيديولوجيّات التحرّر الوطني في مراحل مقاومة الاستعمار والاحتلال والهيمنة، قد ساهمت بقدر وافر في تكوين المضمون الحديث لمفهوم الهويّة الثقافيّة، بل وفي شحذه وشحنه بحمولة وجدانيّة قويّة لم تكن مقترنة به من قبل"[1]، لذلك فإنّ التفكير في آليّات وطرق تحصين الثقافة العربيّة وتثمين مواردها المتعدّدة والتي لا تنفصل عن الكوني، باعتبارها أحد روافد الحداثة الغربيّة نفسها، من خلال ما قام به بيت الحكمة في العصر العباسي، وما تلاه من ترجمة ونقل للتراث الإغريقي واليوناني للغرب، والذي ساهم فيه بشكل كبير روّاد الفلسفة الإسلاميّة وعلى رأسهم ابن رشد، لا ينفصل عن التفكير في استراتيجيّة قوميّة عربيّة تتأسّس على قاعدتي العلم والعقل بحثاً وتنظيراً وتوثيقاً للثقافة والهويّة العربيين.

لذلك فإنّ هذه الاستراتيجيّة تتأسّس على البحث في الهويّة الثقافيّة والحضاريّة العربيّة، وتثميناً للذاكرة الجمعيّة التي باتت تعيش تحت تهديد العولمة والاستلاب الثقافي. إنّ المسعى إذن هو ربط الحاضر بالماضي وتعريف الأجيال الحاليّة والقادمة بغنى وتنوّع الثقافة العربيّة بموروثها الحضاري المادّي واللّامادّي، باعتباره رأسمالاً غنيّاً وجب صيانته وتثمينه. لكن قبل الخوض في أسس وأشكال الثقافة العربيّة وتنوّع مواردها ومرجعيّاتها، وجب بسط واقع هذه الثقافة اليوم وتشريح أهمّ تحدّياتها في عصر العولمة وتكنولوجيا

1- الدواي، عبد الرزاق، في الثقافة والخطاب، عن حرب الثقافات، حوار الهويّات الوطنيّة في زمن العولمة، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص، 154

المعلومات، وخاصّة أنّ معظم الشعوب العربيّة أفراداً وجماعات، مؤسّسات ونخباً، لم تستوعب الخطورة الشاملة للمرحلة الدقيقة، وتحدّيات المستقبل في زمن تنميط الأذواق والاختيارات، وتسطيح التفكير وتعليبه وفق النظرة الغربيّة بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ومن يدور في فلكها.

## 1- التحدّيات الثقافيّة في العالم العربي في عصر العولمة

يتّضح من خلال الأطروحات الفكريّة المؤسّسة للثقافة الأمريكيّة ولنزعة التفوّق الغربي، ومن بينها أطروحة فوكوياما الذي خصّ الثقافة العربيّة الإسلاميّة بنصيب وافر من إسقاطاته الإيديولوجيّة، حجم التحدّيات والخطر الداهم الذي يهدّدنا، إذ بالرغم من اعترافه، ولو بنزعة مركزيّة مغرقة في التعالي، أنّ الثقافة العربيّة الإسلاميّة تمتلك مؤهّلات قيميّة كونيّة، فإنّها غير كافية، و"تبقى في حاجة لقوّة عظمى حتى تدمجها في سياق الحداثة، وليست هذه القوّة غير الولايات المتّحدة الأمريكيّة، التي تحمل على عاتقها مهمّة احتواء تلك الضواحي والمناطق الثقافيّة الهامشيّة" العاقة، العصيّة على الحداثة والمتنكّرة للتقدّم، والسعي نحو إدماجها، عنوة إذا اقتضى الأمر، في السيرورة الحتميّة للثقافة الغربيّة الكونيّة، وفي مسيرة حضارة العولمة التي لا رجعة فيها. وفي هذا السياق، لا يتردّد في إسداء النصيحة التالية: إنّ في إمكان الولايات المتّحدة الأمريكيّة كقوّة عظمى أن تتصرّف بحريّة كاملة، عندما يتعلّق الأمر بأمنها ومصالحها الحيويّة، فمن حقها تماماً ألّا تؤمن بغير الشرعيّة النابعة من مؤسّساتها الديمقراطيّة، وألّا تبحث عن مصدر آخر للشرعيّة أعلى قدراً من دولتها القوميّة، بل ليس بالمنكر عليها أخلاقيّاً إن هي استغلّت منظّمة الأمم المتّحدة ذاتها، من أجل كسب التأييد لسياساتها المتشدّدة، تجاه بعض الدول التي تنتمي إلى الثقافة العربيّة الإسلاميّة"[2].

إنّ تحليل رؤى وآراء معظم الباحثين الأمريكيين، والغربيين بشكل عام، يقودنا إلى استخلاص مقوّمات المركزيّة الغربيّة، بما تحمله من أسس الاستعمار الجديد، الذي بات يوظّف الثقافة كما يوظّف الاقتصاد في تبرير التعالي الغربي والتفوّق الحضاري له، خاصّة فيما يتعلّق بالعالم العربي والإسلامي، وفي ذلك لا يتوانى هؤلاء من خلال الإعلام الموجّه في صياغة إيديولوجيا "الحرب الثقافيّة"، المضمرة تارة، والواضحة تارة أخرى، وهي الحرب التي تمتدّ إلى الحرب الباردة. من هنا تصبح نظريّة "صدام الحضارات" لهانتنغتون تعبيراً صريحاً عن الإقصاء الثقافي لكلّ اختلاف وكلّ تعدّد، ودعوة للقبول بما تفرضه الولايات المتّحدة الأمريكيّة المتزعّمة للرأسماليّة في أبشع وجوهها النيوليبراليّة، باعتبار الحضارة الغربيّة التمثيل الإنساني الوحيد للحضارات، وما على باقي بلدان العالم سوى الرضوخ والقبول بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة،

2- المرجع السابق نفسه، ص، 70

اقتصاديّاً وعسكريّاً، والأخطر ثقافيّاً، لأنّه لطالما كانت الهزائم في تاريخ البشريّة ثقافيّة بالدرجة الأولى، لأنّ الاستسلام والخضوع لن يكون بالنهاية سوى اغتراب واستلاب ثقافي.

الأمر الذي تعكسه بقوّة نظريّة "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما، الذي كان ينتصر في بداياته إلى المركزيّة الغربيّة في تجلّياتها الأمريكيّة، قبل أن يعيد النظر مؤخّراً في النيوليبراليّة معترفاً بالحاجة إلى التعدّد ونقد الرأسماليّة. ولهذا، فتغيير العدو من الاتحاد السوفياتي سابقاً، من خلال الحرب الباردة، بالعالم العربي والإسلامي، هو تغيير استراتيجي لن يكتمل بنيانه إلّا إذا هيّأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والغرب عموماً، أبناء هذا العالم للقبول بهذه الحرب، باعتبارها حرباً لتحريرهم، كما تدّعي ذلك الثقافة الغربيّة. وخاصّة أنّ "حرب الثقافات" حرب ضروريّة، طالما أنّ بعض الثقافات تحمل قيماً تهدّد القيم الغربيّة والإنسانيّة، كما يعتقد برنارد لويس، حسب الباحث عبد الرزاق الدواي، والذي يؤكّد أنّ "ما يشكّل قاسماً مشتركاً بين نماذج الخطابات المذكورة، بدرجات متفاوتة طبعاً، هو أنّها جميعها تحدّد الجبهة الرئيسة لحرب الثقافات في عالم اليوم، بين العالمين العربي والإسلامي من جهة، والعالم الغربي المسيحي من جهة ثانية. ومن ثمّة تفسّر تلك الحرب بعداء مفترض يكنّه الطرف الأوّل للطرف الثاني، وهو عداء وصف عن عمد وسبق إصرار بأنّه عداء للحداثة الغربيّة وقيمها، وذو طبيعة ماهويّة متأصّلة في العقليّة السائدة لدى الطرف الأوّل، أي لدى المنتمين إلى الثقافة العربيّة الإسلاميّة، وليس في الإمكان التحرّر منه إلّا بتحرير هؤلاء من معظم مكوّنات ثقافتهم. ذلك لأنّهم ميّالون بطبيعتهم إلى العنف، ورافضون لقيم الثقافة الغربيّة، وبالتالي عصيّون على الحداثة"[3].

تأسيساً على هذا المسعى، وظّف الغرب ترسانة ضخمة من الأقمار الاصطناعيّة التجسّسيّة، الحربيّة منها والإعلاميّة، والتي بفضلها بات يراقب كلّ الكرة الأرضيّة، ويتابع عن كثب كلّ شاردة وواردة تحدث في العالم العربي والإسلامي، الذي أصبح موضوع حرب معلنة، حتى وإن كانت هذه الحرب تغلّف بشعارات وإيديولوجيّات تعلن الأنسنة والحضارة، في حين أنّها تضمر مناورة على مقدّرات بلدان هذا العالم بسبب هويّته الإسلاميّة والعربيّة، والذي لم يعد من حقه الاعتزاز بثقافته وانتمائه الهويّاتي، طالما أنّ القيم الغربيّة، بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، هي قيم الحضارة المنتصرة والقويّة، وغيرها هوامش لا تليق بالحضارة والمدنيّة. من هنا، فكلّ رغبة في التفرّد والتمايز والاختلاف، تقابل ثقافيّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً بالرفض. لقد اتّضح بجلاء أنّ حقوق الملكيّة الفكريّة، كما تمّت صياغتها أمريكيّاً وغربيّاً هي حقوق للقويّ عسكريّاً واقتصاديّاً، وأنّ باقي العالم، بما في ذلك العالم العربي والإسلامي، مجرّد أحواز على هامش ثقافة القوي، خاصّة بعد أن "أعلنت أمريكا عن نيتها تطبيق عقوبات رادعة على كلّ من تساوره نفسه المساس بحقوق

3- الدواي، عبد الرزاق، في الثقافة والخطاب، عن حرب الثقافات، حوار الهويّات الوطنيّة في زمن العولمة، مرجع سبق ذكره، ص، 78

الملكيّة الفكريّة لصناعتها الثقافيّة، من ترجمة الكتب إلى توزيع الموسيقى واستخدامات الكمبيوتر التعليميّة والترفيهيّة، وقد شرعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالفعل في تطبيق هذه العقوبات، فلوّحت بغرامة على الصين تربو على ثلاثة مليارات دولار إن لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع نسخ السلع الأمريكيّة من شرائط الفيديو وأقراص السي-دي، وتستقطع أمريكا حاليّاً نسبة معيّنة، تقدّرها جزافاً ممّا تمنحه وكالتها للتنمية الدوليّة، وتحصّلها من المنبع مباشرة تعويضاً عن حقوق الملكيّة الفكريّة لنسخ برامج الكمبيوتر في الدول الممنوحة، وبالطبع تستثني من ذلك إسرائيل، أكبر متلقٍّ للمعونة الأمريكيّة، وذلك بالرغم ممّا تشير إليه الإحصائيّات من أنّها أكبر دول العالم نسخاً لبرامج الكمبيوتر"[4]. وربّما نجد في الاحتجاج الفرنسي على الصياغة الأمريكيّة لحقوق الملكيّة الفكريّة، باعتبارها حقوقاً للهويّة والانتماء، مثالاً على حجم ما يتهدّدنا، وبما أنّ الاستثناء يمنح للحليف، فقد حظيت فرنسا بالحقّ في الاستثناء من العقوبات الأمريكيّة، مع الاحتفاظ لها بالحقّ في ترويج ودعم صناعاتها الثقافيّة، وهو ما لم يحظَ به العالم العربي والإسلامي.

ضمن هذا السياق، وإيماناً بالدور الكبير للصناعة الثقافيّة الوطنيّة المعتمدة تأسيسيّاً على اللغة الأم، وتأهيل الأجيال بحماية هويّاتهم وانتمائهم الثقافي، تأتي رغبة نمور آسيا في تشكيل "حلف لغوي"، حتى لا تندثر لغاتها الوطنيّة أمام اجتياح اللغة الإنجليزيّة، وهو ما دعت إليه اليابان والصين في سياق الخلاف الكبير الذي شمل اتفاقيّة حقوق الملكيّة الفكريّة، والتي كانت تصبّ بشكل كبير في تقوية وحماية الصناعة الثقافيّة الأمريكيّة، في الوقت الذي لا يمتلك العالم العربي حتى المؤشّرات الإحصائيّة للصناعة الثقافيّة، كلّ ذلك، وبتعبير المفكّر المصري علي نبيل، ونحن "ننعى في عالمنا العربي، عند كلّ مناسبة أو لقاء ثقافي معظم أمور ثقافتنا: شعر يموت، ومسرح يحتضر، وقراءة تنقرض، ومعدّل إنتاج سينمائي يتناقص إلى ما دون عشرة أفلام سنويّاً بعد أن كان بالمئات (تنتج الهند ما يقارب من 900 فيلم سينمائي سنويّاً، وما يقارب هذا الرقم تنتجه البرازيل مع المكسيك)، ونقدنا الأدبي الذي طالما هاجم التبعيّة الفكريّة والإبداعيّة، ها هو ذا نفسه- باستثناء نزر قليل- يقع في فخّ التبعيّة، يلوك نظريّات غيره دون تطويع لخصوصيتنا العربيّة، ودون تطبيق عميق على إبداعنا المحلي، فها هو ذا جابر عصفور يلفت نظرنا إلى تلك المفارقة الدالّة في أنّ صعود المدّ البنيوي في الممارسات النقديّة العربيّة لم يبدأ إلّا بعد انحسار مسار المدّ البنيوي نفسه في فرنسا، موطنه الأصلي، وهكذا يحرم المبدع العربي من أحد حقوقه الأساسيّة، فماذا جرى لنا حتى نهمل لغتنا كلّ هذا الإهمال، تنظيراً وتعليماً واستخداماً وتوثيقاً؟ ومجامعنا اللغويّة مشتبكة في حرب ضروس مع المصطلح

4- علي، نبيل، الثقافة العربيّة وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، منشورات عالم الفكر، الكويت، العدد 276، ديسمبر 2001، ص، 28

على حساب أمور اللغة الأخرى، وجامعاتنا ومراكز بحوثنا تجاهلت إلى الآن ثورة علوم اللسانيّات منذ منتصف الخمسينيّات"[5].

ورغم الهوّة العلميّة التي باتت تفصلنا عن التقدّم العلمي والتكنولوجي لم يدرك مثقفونا إلى الآن أهميّة الثقافة العلميّة، كما لم تدرك الأنظمة إلى الآن الدور الكبير للصناعات الثقافيّة في دعم التنمية البشريّة المستديمة، خاصّة أمام الصمت المطبق تجاه هجرة الأدمغة في شتّى المجالات، خاصّة العلميّة منها، في وقت باتت جامعاتنا ومعاهدنا ترتب في ذيل قائمة أفضل الجامعات، بسبب إهمال البحث العلمي، واختزال الثقافة العلميّة في مجرّد أخبار ومعلومات مدرسيّة فجّة. والنتيجة أنّ العالم العربي، في سعيه للتحديث والعصرنة بات يستورد منتوجات الحداثة مفصولة عن أساسها الفكري والتنويري، أو ما يمكن أن نسمّيه بحداثة الواجهات الزجاجيّة.

فكيف "ارتضينا أن ينوب عنّا غيرنا في صناعة صورة ثقافتنا، وصورتنا بالتالي؟ فالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم قام به مستشرق ألماني، والمعجم المفهرس للأحاديث النبويّة قام به مستشرق هولندي، وترجمة ألفاظ القرآن إلى الفرنسيّة قام بها مستشرق فرنسي، ولا ننسى هنا فضل جارودي في الدفاع عن الإسلام، وفضل مؤلف "أثينا السوداء" التي تشعّ ضياء في أروقتنا الثقافيّة، وكيف تركنا نصوصنا نهباً لغيرنا؟ فنسمع عن مركز الدراسات الشرقيّة في بطرسبورج (لينيغراد سابقاً) يخوض في علاقة النصّ القرآني بالشعر الجاهلي، في حين يسعى منظّرو الشعر اليهودي إلى تفكيك شعرنا في البطولة والرثاء وطقوس عاشوراء في كربلاء العراق، في محاولة منهم لتفسير ظاهرة الاستشهاد"[6].

ليس هذا فحسب، فحتى موسيقانا لم تسلم من بحث المستشرقين وتنقيبهم عن دررنا الرفيعة، فهذا هنري جورج فارمر يخصّص حوالي ثلاثين سنة من حياته بحثاً وتنقيباً ليعرّف العالم العربي بتراثه الموسيقي الموغل في القدم، قائلاً: "شملت حركة الترجمة جوانب التاريخ والأدب والفلسفة والدين أكثر ممّا شملت دوائر العلوم والفنون، وكان هذا نقصاً ظاهراً حاول بعض كتّابنا وباحثينا في زمن من الأزمان ستره عن طريق التأليف، فأخفقوا من جهة، ونجحوا من جهة. نجحوا في تنبيه الأذهان إلى حقيقة ضخامة التراث العلمي العربي في الرياضيّات والفلك والطبّ والجبر والهندسة والعمارة والعلوم الطبيعيّة والموسيقى، ولفتوا الأنظار إلى وجوب الكشف عن هذا التراث النفيس كشفاً صحيحاً. لكنّهم أخفقوا من جهة التأليف نفسه، فقد وجدوا -ابتداء من الأسطر الأولى- ألّا مفرّ لهم من الاستنجاد بمؤلفات المستشرقين نفسها، يحتلبون منها الآراء ويحتذون أساليب العرض، وبلغت ببعضهم الجسارة أن عزَوا لأنفسهم تلك الآراء، وكان بعضهم

5- نفسه، ص، 35-34

6- علي، نبيل، الثقافة العربيّة في عصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص، 36

لقصر نظره في كتب العرب يستهدي بتلك الكتب الأجنبيّة ويستوحيها طريقة إلى مصادر معلوماته الأولى. لذلك ظلّت التآليف في علوم العرب تفتقر إلى الشخصيّة، وبقيت تشفّ عن ظلال المستشرقين وتظهر آراءهم من تحتها. والأنكى من هذا كلّه أنّ بعضهم كان ينقل تلك الآراء بعد تشويهها، إمّا لجهل منه باللغة التي ينقل عنها، وإمّا لأنّ العزّة القوميّة (كما يفهمها) تدفعه إلى انتحال أفضال علميّة لعلماء عرب ليست لهم"[7].

إنّ تحليل واقع الصناعات الثقافيّة بالعالم العربي والإسلامي، إن جاز لنا الحديث أصلاً عن صناعات ثقافيّة، من صناعة الكتاب إلى الإعلام والسينما والدراما، ومن المسرح إلى التشكيل، ومن الموسيقى إلى المتاحف، كفيل بتوضيح جمود الثقافة العربيّة وتخلّف لغاتها العربيّة، التي لم تعد قادرة على مواكبة التطوّر والتقدّم الكبير الذي تعرفه لغات أخرى، مثل الإنجليزيّة، ممّا خلق فجوة لغويّة، ثقافيّة، ازدادت حدّتها مع الفجوة الرقميّة، فحتى تراثنا، بما هو رأسمال لا مادّي، أصبح ضحيّة للاستغلال الغربي، إلى درجة أنّ الشركات العالميّة الكبرى أصبحت تعمل على إعادة إنتاجه وتسويقه. إنّ ثقافتنا ستضمر "أمام جحافل ثقافة العولمة الوافدة، وستسلب منّا نصوصنا وتراثنا ونتاج إبداعنا، تحت دعوى مزج الثقافات وحوار الحضارات، وتكفي الإشارة هنا إلى ما فعلته الشركات الأمريكيّة في استغلال منتجات الصناعات اليدويّة في الدول النامية، من إندونيسيا إلى المكسيك، جاعلة منها تجارة عالميّة لا يتجاوز نصيب الصانع المبدع فيها 10٪، فلا حماية حتى الآن للملكيّة الفكريّة الجماعيّة المتعلّقة بروائع التراث الشعبي، والتي لم تهتمّ بها منظمة اليونسكو إلّا أخيراً"[8].

لقد أصبحت الشركات متعدّدة الجنسيّات اليوم جوهر النظام الرأسمالي الحديث، فهي اللاعب الرئيس في صُنع القرارات المتعلّقة بنوعيّة الإنتاج وحجمه وكيفيته، وطرق توزيعه وقنوات نقله، وكلّ ما يتعلّق بالإنتاج والتوزيع؛ من حيث الزمان والمكان، والتحرّكات والترابطات الأماميّة والخلفيّة، بل إنّ هذه الشركات باتت هي المسؤولة عن تحديد حاجات المستهلك نفسه، فلم تعد في حاجة لتقصّيها، ثمّ العمل على إشباعها، وخاصّة أنّ المستوى الحضاري الذي وصل إليه هذا المستهلك يضمن له إشباعاً كليّاً أو شبه كلّي لكافة حاجاته الأساسيّة والكماليّة، وعليه، فإنّ هذه الشركات باتت معنيّة اليوم بإقناعه بحاجته إلى منتجات جديدة قد لا يكون محتاجاً لها على الإطلاق، عبر وسائل الدعاية الرخيصة، ثمّ تقديمها له بصورة استهلاكيّة غير نهائيّة، بمعنى أنّها لا تصمّم لإشباع الحاجات المطلوبة بشكل كامل، بل يتمّ ترك هامش واسع لخطط التطوير المستقبليّة، والتي تكون في الكثير من الأحيان قد أعدّت قبل سنوات عدّة؛ وذلك لإحداث حاجات جديدة فيما بعدُ، تتمّ إثارتها، ثمّ الدعوة إليها من جديد، بوسائل إبهار جديدة، ومظاهر جذب وتسويق أكثر جدّة.

7- فامر، هنري جورج، تاريخ الموسيقى العربيّة حتى القرن الثالث عشر الميلادي، ترجمة وتعليق وتنظيم الملاحق، جرجيس فتح الله، ط 1، منشورات الجمل، بيروت، 2015، ص، 7

8- علي، نبيل، الثقافة العربيّة في عصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص، 38

إنّ «هذا النظام المتعدّي للجنسيّات يستند في طبيعة وجوده وامتداد علاقاته على شبكة أخرى شديدة التعقيد، تبدأ من المؤسّسات الدوليّة ذات الطابع الاقتصادي؛ مثل: منظّمة التجارة العالميّة، البنك وصندوق النقد الدوليين، ومنظّمة التنمية والتعاون الدوليّة (...) وصولاً إلى المنظّمات والأحلاف السياسيّة والعسكريّة؛ مثل: حلف الأطلسي، والاتحاد الأوربّي. كما تلعب الجامعات ومراكز البحث والتدريب أيضاً دوراً لا يقلّ أهميّة، بينما ترتبط كلّ من وكالات الأنباء الدوليّة وشركات الإعلان وشبكات التلفزة الأرضيّة والفضائيّة، ومواقع شبكة الإنترنت غالباً مع الشركات متعدّية الجنسيّات بصلات أكثر وضوحاً؛ إذ تحمل على عاتقها مهمّة نشر السلوكيّات والأفكار التي تضمن صهر أكبر عدد ممكن من ثقافات العالم في بوتقة الثقافة المعولمة، ذات الطابع الاستهلاكي الغربي الموحّد[9]، والخطر الأكبر في هذه السياسة لا يقتصر على نشر الثقافة الاستهلاكيّة التي تسعى لبسْط نفوذ الشركات متعدّية الجنسيّات فحسب، بل تتمّ أيضاً محاولة عولمة السلوك المهني والوظيفي في العالم كله، وحتى توحيد المفاهيم العلميّة والسياسيّة، وكلّ ما يتعلّق بالنشاط الإنساني، ثمّ اعتماد هذه المفاهيم الغربيّة المعولمة باعتبارها الحلَّ العالمي الأفضل، والوحيد لكافة مشاكل البشريّة»[10].

و»هكذا تتوالى خسائر العولمة، خسارة اجتماعيّة في تبخّر فرص العمل ومزيد من الاختلال في توزيع الدخول والثروات، وخسارة أخلاقيّة من أبرز مظاهرها تحقيق الثروات بطرق غير مشروعة وتقويض العلاقات الأسريّة، وخسارة أمنيّة في نمو جرائم الكبار بدافع الجشع وجرائم الصغار بدافع غريزة حبّ البقاء، وخسارة بيئيّة في استنزاف الموارد الطبيعيّة وانتشار الملوّثات، بما فيها تلك التي بدأ تأثيرها يظهر على مظاهر الرجولة أو ما يعرف بظاهرة «تأنيث الطبيعة»، ولا تكتمل الخسائر دون ذكر الخسارة الثقافيّة من تسطيح الثقافة وابتذالها، وطرد الثقافة الرديئة للثقافة الجيّدة، ناهيك عن الرفيعة. إنّ العولمة، كما توقع كثيرون، لن تؤدّي في العالم النامي إلى تهميش الأقليّات فقط، بل إلى تهميش الأغلبيّة أيضاً»[11]، خاصّة أمام ما يتهدّد الهويّة القوميّة في ظلّ العولمة التي أعطت لنفسها الحقّ لسحق التعدّد والاختلاف وتوحيد العالم في ثقافة وحضارة واحدة، موظّفة في ذلك السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام، بحيث سيتوحّد العالم والزمن في فضاء الغرب وزمنه، فلا قيمة لماضي الشعوب وحاضرها، إلّا إذا انصهرت في حاضر الغرب، وخططه للمستقبل، الذي يبدو أنّه سيكون عارياً من كلّ قيمة إنسانيّة. من هنا يبدو منطقيّاً والحالة هاته أنّ مشمول التحدّيات الثقافيّة المفروضة على العالم العربي في تزايد مستمر، خاصّة أمام سرعة تغيّر السياسات الدوليّة وتسارع وتيرة حركة الاقتصاد، وجشع الشركات متعدّية الجنسيّات في ابتلاع الأسواق والدول والهويّات على حدّ سواء.

9- عبد الله، إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي الجديد وآليّات التبعيّة، آليّات التبعيّة في إطار الرأسماليّة المتعدّية للجنسيّات، ضمن ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي بتاريخ 29-26 أبريل 1986، عمّان، الأردن، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ص، 20

10- دعدوش، أحمد، إشكاليّات الثقافة في عصر العولمة، على الرابط: https//saaid.net تم التصفح 16/06/2019

11- علي، نبيل، الثقافة العربيّة وعصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص، 44

وإذا كانت الدول العربيّة مؤسّسات ونخباً لم تستوعب خطورة هذه التحدّيات، فإنّ دولاً مجاورة من قبيل إسرائيل -الكيان المحتل- قد سنّت لنفسها استراتيجيّة ثقافيّة وعلميّة مكّنتها من مواكبة التحوّلات الكونيّة، ومن الانخراط في مسيرتها، بل والتفوّق على العالمين العربي والإسلامي، من خلال تأسيس صناعة ثقافيّة كبيرة تنطلق من الجامعات والمعاهد والبحث العلمي، لتشيّد امتداداتها من خلال تشييد بنية تحتيّة ثقافيّة ذات فعاليّة، من مكتبات، ودور نشر، ومتاحف ومسارح، والهدف هو صناعة هويّة للشعب الإسرائيلي ضدّاً على التاريخ والجغرافيا. ناهيك عن "حركة ترجمة هائلة إلى العبريّة من الإنجليزيّة والروسيّة والألمانيّة والفرنسيّة والإسبانيّة والبولنديّة والعربيّة بالطبع، كما تولي إسرائيل اهتماماً خاصّاً بالترجمة الآليّة، ولديها 120 متحفاً تتمّ المساهمة في تمويل بعضها من "متاحف صديقة" خارج إسرائيل، ومن نيويورك على وجه الخصوص، وترتبط متاحف الداخل بشبكة المتاحف اليهوديّة المنتشرة في معظم العواصم الأوربيّة والمدن الأمريكيّة، ولفنّ الموسيقى موقع متميّز في منظومة الثقافة الإسرائيليّة سواء في مجال الموسيقى الأكاديميّة أم الشعبيّة، ولديها أيضاً حركة مسرحيّة نشيطة، تشمل المسرح الكلاسيكي والمعاصر والتقليدي والتجريبي، وكانت نواة هذه الحركة المسرح اليهودي الذي أنشئ في موسكو عام 1917، وتمّ نقله إلى فلسطين عام 1931. وأمّا فنون الأداء الحركي الأكاديمي والشعبي فتحظى، هي الأخرى، بقسط وافر من الاهتمام في النشاط الثقافي الإسرائيلي، خاصّة لارتباطها بالتراث الديني والأعياد اليهوديّة"[12].

أمّا في عالمنا العربي، فما يزال النقاش والجدل حامياً مشتعلاً حول الحلال والحرام في الفنون والأدب، ناهيك عن مقصّ الرقابة والمنع الذي يطال الفكر والمفكّرين في زمن بات الواقع بناء تكنولوجيّاً ورقميّاً بالدرجة الأولى، وخاصّة أنّ التأسيس الغربي-الأمريكي لحرب الثقافات، ونهاية التاريخ، وحرب الأديان، وما إلى ذلك من المفاهيم والخطابات الإيديولوجيّة، متواصل في الزمن، وعظيم التأثير على البلدان النامية، وعلى رأسها بلدان العالم العربي والإسلامي، والتي باتت موضوع صراعات في العلاقات الدوليّة، ومصدر ثروات وغنى الغرب نفسه، ضمن رؤية ثقافيّة موحّدة، تبتغي التطابق وعزل المختلف، وتكريس المادّي وتسليع الثقافي والرمزي، وهو ما أشارت إليه مدرسة فرانكفورت، على لسان أدرنو وهوكهايمر بالإنسان ذي البُعد الواحد، وهو هاجس بات يؤرّق الثقافات العالميّة المختلفة في الجوهر والمظهر عن الثقافة الغربيّة- والأمريكيّة تحديداً.

في هذا السياق، يقودنا تشخيص واقع الثقافة العربيّة نحو استخلاص أنّ التشتّت والصراعات الاثنيّة والمذهبيّة والعشائريّة ما تزال سمة هذه الثقافة، وديدنها الذي بسببه فسد الاجتماع والعمران البشريّان، كما فسدت كلّ مساعي العمل والتعاون المشترك بين مختلف مكوّنات القطر الواحد من جهة، وبين مختلف

12- نفسه، ص، 59

الأقطار فيما بينها من جهة أخرى، حتى إنّه يستحيل الحديث عن استراتيجيّة ثقافيّة عربيّة موحّدة، خاصّة في زمن التكتّلات والأحلاف الثقافيّة واللغويّة. وممّا يؤزّم من الوضع الحالي عدم قدرة هذه البلدان لغاية اليوم على تعميم التمدرس والتعليم والرقي به إلى مصافّ البلدان المتقدّمة، ولهذا فمن "أولى المهامّ الواجبة هي تخليص وجه الثقافة العربيّة من وصمة الأميّة الأبجديّة، والعمل كذلك على محو أميّات عصر المعلومات، ونقصد بها: أميّة الكمبيوتر والمعلومات وأميّة الشكل والرمز، وأميّة الثقافة العلميّة، بقول آخر: نحن بصدد مفهوم جديد لمحو الأميّة يهدف إلى توفير الحدّ الأدنى من المعارف والمهارات والخبرات، التي تلزم إنسان العصر كي يتكيّف مع متغيّرات العصر، ومطالب العيش فيه، وعلينا ألّا ننسى هنا أنّ استفادة الإنسان من المعلومات تحتاج إلى الحدّ الأدنى من التعليم، يظلّ من دونه تحت رحمة أجهزة الإعلام كمصدر رئيس -إن لم يكن وحيداً- لمعلوماته"[13].

## 2- دور الثقافة في مواجهة مشكلات التطرّف والغلو والإرهاب والعنصريّة

تتأسّس علاقة المجتمع بالثقافة على قاعدة الإجماع الذي يفيد صياغة المواطنين للعقد الاجتماعي سواء بشكل علني تأسيسي، مثلما هو الحال في الحوارات الوطنيّة المؤسّسة للدساتير، أو بشكل غير مباشر من خلال ممارساتهم للعرف الذي يتحوّل مع الزمن إلى قاعدة، وهي علاقة تؤسّس لمفهوم الأنموذج الاجتماعي الذي تتحدّد بموجبه شروط وأدوار الفرد والمجتمع وفق وسطيّة واعتدال يجتمع الناس حوله من أجل الحفاظ على توازن المجتمع وأمنه.

إنّ فهم علاقة الثقافة، باعتبارها نسقاً مؤسّساً للاجتماع والعمران البشريين بتعبير ابن خلدون، بالنسق الاجتماعي يجب أن يستحضر الفرد كأسٍّ وأساس، بمعنى الفرد في تعالقه مع الجماعة، هو نتاج انصهار الثقافة كنسق مؤسّس للشخصيّة عبر عمليّة التربية والتكوين، حيث العنصريّة والتطرّف والغلو أو الإرهاب هي بالنهاية أفعال اجتماعيّة، ونتاج سلسلة من التفاعلات الثقافيّة-الاجتماعيّة، وخلاصة لطبيعة علاقة الفرد بما هو اجتماعي وثقافي، هو انزياح عن الأنموذج الاجتماعي، يبتغي الهدم الكلّي لثقافة المجتمع، وتأسيس قيم ومبادئ أخرى بهدف التأسيس لاجتماع جديد، سرعان ما يتحوّل في سياق نظريّة الصراع إلى إرهاب يسعى إلى تحويل القوى الفاعلة للمجتمع إلى قوى ارتكاسيّة تصيغ بدورها ثقافة فرعيّة جديدة.

بناءً على ما سبق، وفي سياق دراسة دور الثقافة في مواجهة مشكلات التطرّف والغلوّ والإرهاب والعنصريّة باعتبارها كلّها قوى ارتكاسيّة هدّامة، نستحضر تحليلياً الوظيفيّة الثقافيّة التأويليّة استلهاماً من المشروع البارسونزي في دراسة المجتمع الأمريكي الذي كان يعاني من مشكلات الانحراف والأنوميا

13- علي، نبيل، الثقافة العربيّة وعصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص، 147

والجريمة في ستينيّات القرن الماضي، طالما أنّ دور الثقافة هو ضمان التوازن والاندماج والتفاعل وأداء الأدوار بإيجابيّة ضمن الأنموذج المقبول اجتماعيّاً. وخاصّة أنّ هذه الظواهر هي دخيلة على المجتمعات العربيّة وطارئة بحكم الزمن والسياسة والاجتماع.

إنّ غايتنا هي بناء إطار تصوّري لتحليل دور الثقافة في المجتمع من خلال معالجة التحدّيات الكبيرة المفروضة على عالمنا العربي، وعلى رأسها ظواهر الانحراف والأنوميا من تعصّب وعنصريّة وغلوّ وتطرّف وإرهاب، يتّخذ من نظريّة نسق الفعل إطاراً مرجعيّاً توصف وتحلل وتفسّر بالنظر إليه مجموعة الأنساق الثلاثة، وهي نسق الشخصيّة، والنسق الاجتماعي، ونسق الثقافة، كما أنّ ظهور أفعال (العنصريّة، الغلوّ، التطرّف... إلخ) عن هذه الأنساق الثلاثة أو ظهور أيّ منها من النسقين الآخرين هو ظهور انبثاقي بالطبيعة، بمعنى أنّ أيّاً من الأنساق قد يساهم بالتفاعل في تطوير أو إنشاء النسق الآخر، لكنّ النسق المنبثق لا يمكن أن يرجع إرجاعاً سببيّاً إلى النسقين الآخرين أو أيّ منهما، نظراً لتعقد وتعدّد أبعاد الظاهرة الاجتماعيّة؛ حيث يتعالق نسق الشخصيّة (الهو، الأنا، الأنا الأعلى) مع نسق الثقافة والنسق الاجتماعي (القيم، المعايير، المبادئ، السلوكات...)، ولفهم طبيعة التحدّيات وخطورة هذه الظواهر التي بات العالم العربي يعاني منها، وجب استحضار كافة العلوم تأسيساً لثقافة جديدة لا تنفصل عن العلم والتكنولوجيا ولا تعاديهما، باسم الخصوصيّة الدينيّة أو السياسيّة أو الاجتماعيّة، في زمن فائق الرقمنة وشبكات التواصل الاجتماعي، خاصّة مع ما باتت تفرضه العولمة الثقافيّة من تحدّيات رهيبة.

إنّ تعالق مرجعيّات وأولويّات تحليل هذه الظواهر التي لا تنفصل عن الديني لما له من حضور مركزي في النسق الثقافي والاجتماعي العربيين، بين السوسيولوجي والأنثروبولوجي، أو ما بين سؤال الاجتماعي والثقافي، يقودنا حتماً إلى تشبيك مقاربتنا النظريّة لعقلنة ومفهمة هذه الظواهر، بشكل يجعل التأويل الأنثروبولوجي الرمزي مندمجاً في مسعانا النظري، وخاصّة أنّ الثقافة ضمن هذا التوجّه النظري هي شبكة من الرموز والاستعارات التي تهيكل الحقل الديني والاجتماعي وتحيل عليه في الآن نفسه، والدين في تعالقه مع الاجتماعي وفق تمفصل الفردي والجماعي، يمكننا من الانتقال مفهوميّاً من الدين إلى التديّن بشكل نستحضر من خلاله مشمول رموزه واستعاراته؛ ولذلك يجب على النسق الاجتماعي ككل أن يشكّل نطاق البُعد السوسيولوجي كإطار تصوّري لا ينفصل عن البُعد الثقافي الأنثروبولوجي.

إنّنا نعتبر المجتمعات العربيّة في حالة توازن قبل انتعاش الغلوّ والتطرّف والتعصّب وبروز الإرهاب، وقد شكّل هذا التوازن نسقاً اجتماعيّاً مكتفياً بذاته، وله قدرة على الاستمرار والدوام إلى مدى يتجاوز الحياة الفرديّة، ذلك كله مثّل نقطة ارتكاز أساسيّة في تصوّرنا النسقي، فإذا ما كان هناك نسق اجتماعي له قدرة الإشباع والمواجهة لكلّ متطلباته الوظيفيّة الرئيسة لمدّة تتّسم بالاستمرار من داخل مصادره الذاتيّة، فإنّ

المجتمع المعني يعيش حالة التوازن الذي يفيد احترام شروط أداء الأدوار بشكل وظيفي دون انحرافات عن الأنموذج المقبول اجتماعيّاً وثقافيّاً، بيد أنّه حين يصاب أحد هذه الأنساق بخلل وظيفي، فإنّه يؤدّي إلى ظهور حالات صراع كامن، سرعان ما يظهر على السطح، كلّما عجز أحد هذه الأنساق عن أداء وظيفته في سياق التوازن، بحيث يحتوي على كلّ الأسس الوظيفيّة والبنائيّة لنسق مستقل بذاته، إذ إنّ أيّ نسق جزئي آخر ملحق به سوف يُسمّى نسقاً اجتماعيّاً جزئيّاً أو فرعيّاً، وهو ما تمثله تجمّعات الهامش، والحركات الإسلاميّة المتطرّفة، أو الجماعات المغلقة.

إنّ استحضار الوظائف الكامنة للصراع الثاوي داخل المجتمعات العربيّة أحياناً، والظاهر أحياناً أخرى، يجعلنا نصادق على بُعد التغيير والتحوّل وهدم التوازن، وهو ما يقتضيه التطرّف والإرهاب؛ حيث الأساس اجتماعي وفكري-ثقافي، يجد تجلّياته في الغلو الديني كابتعاد عن الوسطيّة والاعتدال باعتبارهما معادلين لمفهوم التوازن، ممّا يؤثر حتماً في طبيعة وشكل التديّن نفسه، ويتّضح ذلك من خلال عجز الدولة في العالم العربي عن تلبية الحاجات الضروريّة لنسق الشخصيّة، والتي تتقاطع مع النسق الاجتماعي والثقافي، من تلبية الحاجات البيولوجيّة من مأكل ومشرب، وسكن، ومن حاجيّات اجتماعيّة من تعليم وصحّة، وشغل وحاجات ثقافيّة من تلبية مختلف الحاجات الرمزيّة (من سفر وسياحة واستجمام، قراءة، مسرح، تشكيل، موسيقى....)، فيتّجه الفرد وفق عمليتي الكبت والتصعيد تجاه الانعزال والقهر، بشكل تتبلور معه شروط الحقد الاجتماعي الذي يقود الفرد نحو أزمة المعنى، وهي الأزمة التي تتحدّد من خلال سياقها وظروفها وحدّتها مسارات الانحراف والسلبيّة، سواء عبر العودة إلى التمركز حول ثقافته وانتمائه الهويّاتي ـالديني وعدم التسامح والتفاعل مع الآخرين، وهنا منشأ العنصريّة، أو بالغلو في أداء سلوكات وأداء أدوار تحدّدها أزمة الهويّة ذاتها، والتي إن وجدت ظروف وعوامل الجذب السيكولوجيّة تقود الفرد نحو التطرّف الذي يشكّل عتبة الإرهاب، كما هو حال حركات الإسلام السياسي الراديكاليّة من قبيل القاعدة، داعش، النصرة... إلخ.

إنّ فهم التحدّيات الثقافيّة في المجتمعات العربيّة، واستيعاب ظواهر العنصريّة بما تؤدّي إليه من طائفيّة ومذهبيّة، ورفض الآخر المختلف ثقافيّاً ودينيّاً وعرقيّاً، والغلوّ في الدين والتطرّف في أشكال التديّن، وما يقود إليه من إرهاب وحروب على أساس المعتقد، يستوجب تشريح وظيفة كلّ نسق من الأنساق المشكّلة لأداء الفعل الاجتماعي، على اعتبار أنّ هذه الظواهر ما هي في النهاية سوى سلسلة أفعال يأتيها الفرد والجماعة من خارج الأنموذج المقبول اجتماعيّاً. هكذا، فإنّ النسق البنائي المكوّن للفعل الاجتماعي هو النسق الاجتماعي، ونسق الشخصيّة، ونسق الثقافة. أمّا النسق الاجتماعي، فيتكوّن من مجموعة من الأدوار ذات العلاقة المتداخلة، تلك الأدوار التي تحدّد أو تشخّص بوساطة المعايير المشتركة، والتي تحكم وتسيطر عليها بوساطة مجموعة من القيم الأساسيّة، أمّا نسق الثقافة، فهو ذلك النسق المكوّن من العلاقات المتداخلة

للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة التي توجد في أيّ مجتمع، أمّا نسق الشخصيّة، فهو ذلك المصطلح الذي نقصد به النسق الذي يضمّ الدوافع والمؤثرات والإمكانيّات والقابليّات، وكلّ ما يتّصل بالفرد ككائن عضوي، وكذا الأفكار في حالة استيعابها واستدخال الفرد لها، وتتشابك هذه الأنساق الثلاثة وتتفاعل في ظلّ نسق الفعل الاجتماعي، وخاصّة أنّ التنظير للثقافة العربيّة وبناء استراتيجيّة قوميّة لمواجهة التحدّيات يجب ألّا ينسينا أنّ الازدهار الاجتماعي شديد الصلة بالعمل الثقافي وازدهاره، وهذه من مسؤوليّات المثقفين والسلطة السياسيّة في التوافق على جعل الثقافة شغلاً وانشغالاً يوميّاً لعموم المواطنين، على امتداد العالم العربي.

أمّا علاقة النسق الاجتماعي بنسق الثقافة، فتكمن في أنّ الأخير يشبع متطلّبات وظيفيّة للأوّل، فالنسق الاجتماعي مستحيل وجوده دون الثقافة، ولذلك يمكن اعتبار الثقافة نسقاً اجتماعيّاً قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعيّة والأنماط المعيشيّة، وصلة هذه المقوّمات بالهويّة بحكم الأساس؛ إذ تعبّر الثقافة عن التراث والهويّة والحميّة القوميّة وطابع الحياة اليوميّة للمجتمع، الذي ينعكس في اللغة ومن خلالها، ولذلك فوجود اللغة يُعدّ جزءاً من الثقافة، وتكلّسها وجمودها قد يؤدّي إلى انهيار الثقافة وتكلّسها، فاللغة قناة رمزيّة أساسيّة للدين تحظى بالأولويّة؛ ولذلك كلّ خلل قد يصيب وظيفة اللغة التعبيريّة والتواصليّة يهدّد النسق الثقافي برمّته، وهو ما يمكن أن نستدلّ عليه بتكلّس اللغة الدينيّة، وانحصارها في كتب ومراجع ظلّت بعيدة عن فعل التاريخ والتحوّلات لتدخل دائرة المقدّس نفسه.

هنا ينشأ النفور الإيماني من تكلّس الفكر الديني ولغته، وهذا لا يشتمل فقط على جمهور المسلمين، ولكن حتى بالنسبة إلى الباحثين والفقهاء وطلّاب الفقه "لا سّيما بعد ما اكتملت صناعة الفقه على أيدي بعض المتأخّرين من العلماء، بل والمعاصرين منهم، فقصور العبارة عن إفادة المعنى، والاختزال المخل، واستخدام الضمائر الموهم والتعقيد اللفظي سمة بارزة في كتب الفقه يعرفها الدارسون والمدَرّسون، وكلّ من تعاطى قراءة هذا الفرع من العلوم الدينيّة، ويكفي أن يمرّ القارئ على كتب المتقدّمين كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي الفقهيّة، ويقارنها بكتب المتأخّرين والمعاصرين سواء كانت كتباً استدلاليّة أو فتوائيّة، ليكتشف سلامة اللغة ونقاءها عند المتقدّمين، وعجمتها وارتباكها عند المتأخّرين، وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على المسافة الشاسعة بين قدرة الصنف الأوّل على فهم أحكام الآيات ودلالتها ومغازيها ومقاصدها والمستتر وراء نصوصها، وعجز الصنف الثاني عن إدراك ذلك وهيبته وتهيبه من التحرّش بالموروث، وأحياناً تعمّد التعقيد، حيث يقوم المؤلف أحياناً بتلفيق الرؤى أو استعارتها وتمرير المتشابك فيها لمداراة الأمر الواقع بعبارة موهمة، وأمثال ذلك ممّا يختمه العلماء بعبارة (والله أعلم) انسلالاً أو انسلاخاً من الخوانق والمزالق من جانب، وعدم اقتحام الموروث المقدّس أو تخطئته من جانب آخر... ومداراة الدهماء والعوام، وما يُسمّى المشهور من جانب ثالث، الأمر الذي يربك الدارس أو المتعلّم، ويتركه في حيرة لا يحسد عليها، وإحباط

لا يجد فكاكاً منه، وإن كان البعض يفسّره تسامحاً أو سماحة، على الرغم من أنّ الكثيرين لا يتسامحون فيه مع الأسف الشديد"[14]، الأمر الذي جعل لغة الخطاب الديني في بُعده الفقهي معقدة أشدّ ما يكون التعقيد، وهو ما يؤثر حتماً على الثقافة الدينيّة للمسلمين في كلّ أرجاء العالم العربي والإسلامي. بالمقابل استطاعت البروتستانتيّة تبسيط اللغة الإنجيليّة، ومن ثمّ الخطاب الكريستولوجي من خلال تبسيط تعاليمه التي أصبحت أكثر مرونة بفضل الترجمة إلى كلّ اللغات، بما في ذلك العربيّة الفصحى، والدارجة العربيّة بمختلف لهجاتها وأصواتها.

إنّ اللغة كما أسلفنا، والتي تُعدّ جزءاً من الثقافة، قد تؤدّي إلى تحطيم وانهيار الثقافة نفسها إذا ما افتقد نسق التواصل الذي يتيحه وجود الأفراد في نسق وفي تفاعل اجتماعيين، ذلك التفاعل الذي يؤدّي إلى ظهور اللغة مثلما يعمل على تطويرها وتحيينها وفق المستجدّات والتغيّرات الاجتماعيّة والثقافيّة، بل إنّ النسق الاجتماعي يصبح مستحيلاً من حيث وجوده البنائي إذا لم يتوفر على حدّ أدنى من أنماط الثقافة، ذلك مثل المعرفة الأمبريقيّة الضروريّة للتلاؤم وضرورات الموقف، وأيضاً حدّ أدنى من الأنماط الكافية التكامل من الرمزيّة التعبيريّة، وكذا أنماط التوجيه القيمي، وعلى سبيل المثال، فإنّ النسق الاجتماعي الذي يقود إلى التحطيم الكامل للثقافة من خلال إعاقة عمليّات الاكتساب والاستدماج قد يتعرّض هو أيضاً إلى عدم التكامل الاجتماعي وبالمثل الثقافي. كما يطرح السلوك المنحرف للفاعلين الأفراد مشكلات وظيفيّة للنسق الاجتماعي يتمّ حلّها وضبطها باللجوء إلى ميكانزمات الضبط وإلّا بدأت هذه المشاكل في إفراز نتائج معوقة وظيفيّاً، تؤثر على تماسك الأنساق المغذّية لنسق الشخصيّة، ومن ثمّ قد يقع الخلل في النسق المجتمعي والحضاري ككل (ولنا في جماعات الإسلام السياسي المتطرّفة خير مثال على ذلك).

"لكنّ علاقة النسق الاجتماعي بالثقافة لا تتمّ فقط وفق منطق التطبيع والضبط، ما دام نسق الشخصيّة لم يحصل وفق هذه الآليّات على الإشباع، بمعنى أنّ دعم وبقاء أنماط معيّنة كأجزاء متكاملة في نسق الفعل الكائن يطرح أو يولّد ضغوطاً معيّنة، ودائماً ما يكون ذلك حقيقيّاً على مستويات أنساق الشخصيّة والنسق الاجتماعي، وتُعدّ الحالات الأكثر وضوحاً تلك المتعلّقة بنمط التوجيه القيمي والعقائد الإدراكيّة التي يصبح من الصعب التوافق معها حافزيّاً، وقد تُعزى هذه الصعوبة إلى الصراع مع الواقع، وعلى سبيل المثال، فإنّ المثال اليوتيوبي إذا ما وُفِّقَ أو اتُّفِقَ عليه بل وتمّت صياغته نظاميّاً، فإنّه يطرح أو يولد ضغوطاً معيّنة في النسق الاجتماعي. هذا إلى جانب أنّ الثقافة هي أهمّ مولّدات التغيير المنظّم في النسق الاجتماعي عن طريق تراكم المعرفة العلميّة والفنيّة"[15]، خاصّة في ظلّ العولمة ومجتمعات المعرفة، حيث متطلّبات نسق

14- الأسدي، مختار، أزمة العقل الشيعي، ط 1، مؤسّسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص ص، 143-142

15- القصير، أحمد، منهجيّة علم الاجتماع بين الوظيفيّة والماركسيّة والبنيويّة، ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص، 167، (بتصرّف).

الشخصيّة الثقافيّة لم تعد تتغذّى فقط على الثقافة العربيّة الإسلاميّة القُطريّة فقط، بل تجاوزتها لطلب المعنى من الثقافات والديانات الأخرى. خلاصة لكلّ ما سبق نؤكّد أنّ هناك ثلاثة أنواع من المتطلّبات المتعلّقة بالنسق الثقافي وعلاقته بنسق الفعل الاجتماعي ونسق الشخصيّة، وهي:

- المتطلّبات الوظيفيّة بالنظر إلى الفرد، ونقصد بها إشباع الحدّ الأدنى لحاجات معظم الفاعلين الأعضاء في النسق.

- المتطلّبات الوظيفيّة بالنظر إلى المجتمع، ويُقصد بها ضرورة توفر حدّ أدنى من الضبط أو السيطرة على السلوك المنحرف.

- المتطلّبات الوظيفيّة بالنظر إلى الثقافة، بمعنى أنّ النسق الاجتماعي يصبح ممكن الوجود إذا توفرت اللغة، والثقافة، وعلى ذلك فيجب أن تتوفر مصادر ثقافيّة يتمّ استيعابها في الشخصيّة لكي توفر مستوى تتلاءم على أساسه مع النسق الاجتماعي[16]، وهو ما تمثله دعوات المفكّرين التنويريين بضرورة تجديد الثقافة والخطاب الديني، خاصّة أمام عجز الثقافة العربيّة عن مواكبة التطوّرات والتحوّلات التي بات العالم يعرفها في زمن العولمة، حيث أصبح الشباب العربي أمام سوق ممتازة (super marché) من الثقافات. وبالنظر إلى هذا العجز، فإنّ مسارات هذا الشباب لم تعد تخرج عن أربعة اتجاهات: إمّا الاستلاب الثقافي باستدماج الثقافة الغربيّة قيماً وديناً وسلوكات استهلاكيّة ورفض ثقافة الانتماء، أو رفض الثقافة الغربيّة جملة وتفصيلاً، والركون إلى الثقافة العربيّة الماضويّة، خاصّة في بُعدها التراثي والتاريخي الجامد، ممّا يقود نحو التعصّب والعنصريّة والغلو، أو بالانسحاب من مناشط الثقافة والمجتمع، والاكتفاء بالحدّ الأدنى من التواصل، في حين يمثّل الاتجاه الرابع والأخير القلّة المتنوّرة من الشباب العربي، والتي تحاول التوفيق والمواءمة بين الثقافة العربيّة وإيجابيّات الثقافة الغربيّة، خاصّة فيما تعلّق بثمار العلم والحداثة والتكنولوجيا.

إنّ تحليل واقع الثقافة العربيّة اليوم، وبسط مشمول ارتباطاتها بالنسق الاجتماعي يقودنا حتماً إلى استحضار إخفاق العالم العربي في تحقيق أهمّ متطلّبات نسق الشخصيّة، التي باتت تعيش أزمة جدّ معقدة؛ حيث العودة إلى الدين في بعده الدوغمائي، جواباً سياسيّاً على الفساد والاستبداد والسلطويّة. ومن الطبيعي والحالة هاته أن يلجأ الشباب وعموم المواطنين في العالم العربي، أمام تكلّس الثقافة العربيّة وجمودها، وعدم مواكبتها للتحوّلات الجارية والمتدفقة في العالم بسرعة رقميّة إلى نماذج ثقافيّة مغتربة وارتكاسيّة، إمّا بالعودة إلى التاريخ، حيث منشأ الأصوليّة أو السلفيّة بأشكالهما الماضويّة، أو بالارتماء في حضن ثقافة

16- علي، ليلى، البنائيّة الوظيفيّة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، القضايا والمفاهيم، ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 265. (بتصرّف).

غربيّة موغلة في الاستلاب، وهو ما ينبئ بصراع هويّاتي بين-جيلي، لا تجد الدولة في الأقطار العربيّة غير الإكراه والتطبيع القسري من خلال المقاربة الأمنيّة كحلٍّ لها، في إقصاء تام لدور الثقافة والمثقفين في الاندماج والتجديد والإبداع من خلال الحفاظ على حالة التوازن، إذ يتّضح أنّ الإكراه لا ينفصل عن الهيمنة الذكوريّة ذات المنزع الأبوي، حيث تتعمّق السلطة الأبيسيّة التي تنتقل من الأسرة، مهد النسق الاجتماعي إلى الديني والسياسي عبر وسيط التربية التي تتأسّس على قاعدة النقل لا العقل، القسر لا الاختيار، ومن هنا تنشأ جذور الكراهية التي تنشأ بين المسلمين أنفسهم؛ الذين لم يتربّوا على ثقافة الحوار والاختلاف؛ ولذلك فإنّ عدداً من المسلمين غلوا في عباداتهم، وفهم ناقص للعقيدة لم يستطع التخلّص من إرث التاريخ الديني، حيث يصبح التاريخ عينه مقدّساً.

فقد بدا واضحاً مع بداية فورة الاحتجاج نهاية عام (2011م)، أكثر من أيّ وقت مضى، تشكّل واقع عربي جديد أدّى إلى متغيّرات كثيرة، من بينها وصول عدد القنوات الفضائيّة العربيّة إلى حوالي (1400)، واللافت أنّ جزءاً كبيراً من هذه القنوات (المرتبة الثالثة بعد القنوات الغنائيّة التي تأتي في المرتبة الثانية بعد القنوات الرياضيّة) ذو طابع ديني، ويمارس دوره على وقع الصراع المذهبي في المنطقة العربيّة. و«قد أشار مدير معهد الإعلام الأردني باسم الطويسي، في حديث لوسائل الإعلام إلى أنّ البلاد العربيّة هي الأكثر استثماراً في مجال القنوات الفضائيّة الدينيّة، مؤكّداً أنّه ليس استثماراً اقتصاديّاً، بل هو سياسي وإيديولوجي، حيث أشار إلى أنّ حجم الاستثمار الاقتصادي في هذا القطاع يبلغ (6) مليارات دولار، في حين لا تتجاوز عائدات الإعلانات العربيّة حاجز المليارين»[17].

هكذا، نستشفّ من خلال تفحّص ومتابعة هذه القنوات الدينيّة، عبر مختلف برامجها التوعويّة والإرشاديّة والحواريّة الإفتائيّة، أنّ أساسها المرجعي على المستوى الفقهي ينهل من معين سلفي متحجّر وأصولي، تعتمد في ترويج خطابها الديني المتطرّف على ما يسمّونه دعاة، وشيوخاً، يكفي الاستماع إليهم عبر القنوات الفضائيّة، أو عبر موقع اليوتيوب، أو قراءة فتاواهم لمعرفة عمق الجهل والتخلف الديني والمعرفي الذي يميّز هذا النوع من الإعلام الديني، وفي ذلك تشجيع مباشر على الغلوّ والتطرّف والإرهاب، ممّا يشي بتشكّل ثقافة عربيّة فرعيّة تنحو منحى الغلوّ والخروج عن الأنموذج الذي ارتضته الثقافة العربيّة الأصيلة[18].

وإذا كانت الثقافة، بما هي حاملة للقيم والمبادئ والمعايير التي تتدخّل في تشكيل مواقف الأفراد والجماعات، فإنّها "تنشئ وحدة مشتركة تقوم عليها الأخلاق والمعرفة والقيم وأساليب العمل والتفكير

17- قبيلات، إبراهيم، "محتوى الفضائيّات العربيّة"، على الرابط: https://raseef22.com/article/11952-religious-tv-channels-in-the-arab-world تمّ التصفح يوم 2019/06/12

18- انظر: أبلال، عياد، الجهل المركب، الدين والتدين وإشكاليّة تغيير المعتقد الديني في العالم العربي، ط 1، مؤسّسة مؤمنون بلا حدود، بيروت، 2018.

وطرائق السلوك، ومن يخرج عن هذه الطرائق، ولا يعتمد على القيم والمعايير التي تحدّدها، إنّما يعلن رفضه لتلك الثقافة، وإن كان هذا الرفض يعني خروجاً على الثقافة السائدة وتعبيراً عن مظهر من مظاهر العنف والتمرّد على المجتمع، وعندما يرفض الإنسان الثقافة السائدة، فإنّه يؤكّد على أنّه تبنّى ثقافة أخرى غير ثقافته الأصليّة، وكلّ تمرّد يعتبر عملاً فوضويّاً غير مرغوب فيه، لأنّه نقيض السائد، ممّا يلفت الانتباه إلى جانب من جوانب الحياة الاجتماعيّة، وهو أنّه ما من شيء يمتلك الصواب الكامل، وأنّ لكلّ مجتمع سلبياته، وأنّ أيّ خروج على ما تعارف عليه أفراد المجتمع يعني الحاجة إلى ضرورة التغيير. إنّ العنف، بأشكاله وأساليبه، هو من أخطر الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة التي تسود العالم شرقاً وغرباً، وهو ينشأ بفعل غياب الوعي الاجتماعي والعقلانيّة والحريّة والعدالة وحقوق الإنسان، التي هي المبادئ الأساسيّة لدولة القانون والمجتمع المدني الذي يقوم على التفاهم والحوار والتعدّديّة السياسيّة والاعتراف بالآخر"[19].

لكن بالعودة إلى واقع المجتمعات العربيّة، وربطاً للنسق الثقافي، بما فيه من معلم سياسي وثقافة سياسيّة، بالنسق الاجتماعي، بما يرتبط به من واقع المؤسّسات، نجد أنّ سلسلة من القيم السلبيّة ما زالت مهيمنة على الثقافة العربيّة، بكلّ ما يرتبط بذلك من عنف، بدءاً من المدرسة عبر آليّة العنف الرمزي وإعادة إنتاج التفاوتات نفسها الطبقيّة والاجتماعيّة والهيمنة، أو عبر عنف الميديا ووسائل الإعلام السمعي البصري المملوكة للدولة أو لمالكي وسائل الإنتاج لطبقة اقتصاديّة ريعيّة تستفيد من علاقات الاستغلال والاحتكار بالسلطة السياسيّة وفق زواج المال والسياسة، وهو ما يؤدّي إلى أزمة المعنى والانتماء وصراع الهويّة الذي يبحث دوماً عن بلورة وبناء نموذج ثقافي بديل للثقافة السائدة التي تسعى عبر المدرسة والتربية والمؤسّسات الرسميّة إلى تدجين المثقفين العضويين، وإقصاء الحوار والنقد محافظة على الوضع القائم، دون استحضار التحدّيات الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة الكبرى في زمن العولمة الذي أحال العالم العربي إلى مجرّد تجمّع سكّاني واستهلاكي دون سيادة وطنيّة وقوميّة، خاصّة مع توحّش النيوليبراليّة التي باتت تزحف على الخصوصيّة الثقافيّة العربيّة باعتبارها آخر حصون وقلاع المناعة.

على الرّغم من أنّ دراسة مرجعيّات الغلوّ والتعصّب والتطرّف ثقافيّاً تشكّل أفقاً معرفيّاً رحباً كفيلاً بتحريك الراكض والجامد في المجتمعات العربيّة، فإنّ هذه المجتمعات قد نحتت لنفسها استراتيجيّة قهريّة من خلال صناعة الخوف من الاقتراب من التراث الفقهي؛ الذي لا يمثل الدّين في جوهره الروحي النقي، ولا يمثل الإسلام السمح الوسطي والمعتدل الذي جاء رسالة ورحمة للعالمين، بكلّ ما يقتضي ذلك من تسامح ومحبّة وإخاء، وقبول باختلاف وقدرة على التعايش، كما سنّها نبينا الكريم، قدوة ومعلّم العالمين، ذلك أنّ التناقض اللّاهوتي والأنثروبولوجي في متون الفكر الديني لا يحتاج إلى حصافة فكر، بل هو بادٍ للعيان

19- الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، ط 1، دار الساقي، بيروت، 2015، ص، 93

بمجرّد إعمال العقل؛ ولذلك تجد في سياق العنف الرمزي بتعبير بيير بورديو أنّ المؤسّسة التعليميّة هي نفسها من يكرّس غياب السؤال النقدي، ممّا يبقي الوضع القائم على حاله.

إنّ البحث في انتعاش ثقافة فرعيّة تتغذّى على التعصّب والعنصريّة والتطرّف، هو البحث في الإخفاق الاجتماعي[20] الذي بات يعرفه العالم العربي، والذي لا ينفصل عن جمود وضمور الثقافة العربيّة الأصيلة، المؤسِسَة للوحدة في سياق التنوّع والتعدّد الذي شمل أمماً وأقواماً تحت راية الإسلام واللغة العربيّة التي اغتنت ثقافيّاً بفضل رسالة التسامح والمحبّة والإخاء التي جاء بها النبي محمّد (ص)، بيد أنّ لفظة التسامح نفسها سرعان ما خرجت من التداول اليومي للعرب والمسلمين، مكتفية بحضور باهت في المعاجم العربيّة التي أصبحت في أمسّ الحاجة، مثلها في ذلك مثل أنساق التداول والتواصل اليومي، إلى الاستفادة من تاريخ الأمم التي عرفت حروباً وصراعات مذهبيّة ودينيّة وفكريّة، ولعلنا نجد في أوربّا القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، خير مثال وقدوة، وخاصّة أنّ البشريّة تتطلّع اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى "أن يساهم التسامح فعلاً في إيجاد أرضيّة معقولة للتعايش السلمي بين الثقافات، في تدعيم مبادرات الحوار بينها، من أجل مواجهة مظاهر الكراهية والتهميش والنبذ والإقصاء، تجاه المنتمين إلى مجتمعات وثقافات معيّنة»[21]، وهو ما يجدر بالمثقفين العرب اليوم إشاعته بإلحاح من خلال كتاباتهم ومجادلاتهم وتدخّلاتهم في الإعلام والفضاء العام، بما في ذلك المؤسّسات الثقافيّة والتربويّة.

هكذا إذن «تؤثر منظومة التربية والتعليم بجميع مؤسّساتها من المدرسة الابتدائيّة إلى الجامعة، تأثيراً كبيراً في تشكيل القيم الاجتماعيّة والأخلاقيّة لدى التلاميذ والطلبة، خصوصاً إذا عرفنا أنّ المنظومات التعليميّة والتربويّة تكرّس علاقات السلطة القمعيّة، وذلك بتأثير النظام البطريركي الذكوري الذي يسعى إلى الضبط الاجتماعي القائم على التسلّط والخضوع، بدل ممارسة الحريّة في استيعاب المعرفة، وأساليب الضبط الاجتماعي تقوم على السيطرة على الأطفال عن طريق التلقين وحشو الذاكرة بالمعلومات الكميّة وليس النوعيّة التي تجعل التلاميذ يأخذون المعلومات كمسلّمات دون فهم ونقد، والتلقين هو أسلوب من أساليب السيطرة على أذهان التلاميذ التي تجبر الطلاب على التسليم والعجز والخضوع، وهذا ما يجعل عقول التلاميذ تستقبل المعلومات دون أيّ حوار ونقد، ممّا يجعلنا أمام ضرورة تجديد منظومتنا التربويّة والتعليميّة، وخاصّة أنّ السلطة في المجتمعات العربيّة مرادفة للتسلّط والإكراه والقهر»[22].

20- انظر: أبلال، عياد، الإخفاق الاجتماعي بين الجنس، الدين والجريمة، ط 1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012

21- الداوي، عبد الرزاق، في الثقافة والخطاب، عن حرب الثقافات، حوار الهويّات الوطنيّة في زمن العولمة، مرجع سبق ذكره، ص، 103

22- الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص، 99

ضمن هذا البُعد، وفي ظلّ العولمة، لم تعد الأسرة والمدرسة والإعلام التقليدي هي مؤسّسات الجمعنة الوحيدة التي تربّي وتخبر وتوجّه، بقدر ما أصبح العالم العربي مفتوحاً أمام سيل جارف من مصادر المعلومات والمعطيات والمعارف، وخاضعاً لأشكال افتراضيّة من التنشئة الاجتماعيّة ذات الصبغة التفاعليّة، من إنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي، الشيء الذي جعل الشباب يثور على الثقافة السائدة والجامدة، والتي لم تعد تقدّم أجوبة عن الإخفاق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الحاصل في واقعهم اليومي، محدثاً أزمة كبيرة في البناء الهويّاتي لمجتمعاتهم التي كان رهان السلطة السياسيّة فيها خاطئاً بإهدار دور الثقافة التنويريّة والمثقفين في تحصين وتقوية مناعتهم تجاه أزمة المعنى والنسق هاته، والتي أدّت بهم نحو الاحتماء سواء بالماضي أو الاغتراب رمياً في حضن ثقافة غربيّة استهلاكيّة ماديّة بالدرجة الأولى، بعدما تمّ فصل هاته الثقافة الاستهلاكيّة عن أسسها الفكريّة والحداثيّة وما بعدها. كلّ ذلك كان بسبب اغتراب الثقافة العربيّة نفسها عن عصرها، الشيء الذي أفقدها القدرة على المواءمة والتكيّف والإبداع، وهو ما دفع الإيسيسكو في قمّة عمّان 2017 إلى بلورة مفهوم الوساطة الثقافيّة كاستراتيجيّة تمكّن الثقافة الإسلاميّة من مدّ شعوبها بأجوبة شافية عن عدد بات في ارتفاع عن أسئلة العصر في تحوّلاته المتسارعة، حتى لا يسقط الشباب في أزمة المعنى والهويّة، وما مظاهر الغلوّ والتطرّف والتعصّب المذهبي والطائفي سوى نتاج حتمي لها.

تُعدّ الوساطة استراتيجيّة لتجديد السياسات الثقافيّة في العالم العربي، و«الثقافة في تقديرنا هي دائرة قيم معنويّة بالأساس مقارنة مع الحضارة التي هي أسباب ماديّة في أغلبها، ولعلّ أحد أسباب التخلّف الحضاري الذي نستشعره هو انعدام تفعيل الوساطة الثقافيّة في مجتمعاتنا، فنحن نلاحظ أنّ هناك ازدواجيّة بين ما نسمّيه الثقافة الوافدة والثقافة الأصليّة، أو بين ثقافة الإسلام وثقافة الغرب، وثقافة الحاضر وثقافة الماضي، وثقافة ما هو ثابت وثقافة ما هو متغيّر، وبين ما هو خصوصي وما هو كوني. إنّ الوساطة آليّة ناجعة في درء مفاسد هذه الثنائيّات التي تعرقل فهمنا لواقعنا وواقع غيرنا، والوساطة الثقافيّة من حيث إنّها تأخذ بتعريف الثقافة على أنّها دائرة قيم، فهي تمكّننا من الجمع الإيجابي بين هذه الثنائيّات، وتُقوّم الانحرافات الفكريّة والسلوكيّة، وتُنجح عمليّة التثاقف بين الثقافة الإسلاميّة والثقافات الأخرى، شرط الإيمان بالتحرّر الثقافي ورفض الاستتباع أو الإلحاق الثقافي بالمراكز المهيمنة، والإيمان بالتكافؤ بين الثقافات والسيادة الثقافيّة لكلّ أمّة، وتخليق الفعل الثقافي مبدأ وغاية. ومن شأن الوساطة الثقافيّة أن تساعد دول العالم الإسلامي على إنشاء فضاء ثقافي يستوعب التنوّع الثقافي للدول الإسلاميّة، ويمكّنها من تداول الثقافات المختلفة لشعوب هذا الفضاء الثقافي العام».[23]

[1]23- الإيسيسكو، وثيقة المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الثقافة، سلطنة عمان، نوفمبر، 2015، ص، 6

وبما أنّ الوساطة الثقافيّة في مرجعيّة الإيسيسكو تُعتبر مفهوماً واسعاً يشتمل على أنشطة متعدّدة لها علاقة بمشاريع دمقرطة الثقافة لتثقيف الجمهور وتوعيته، وتعميق التجربة مع المنتجات الثقافيّة والفنيّة، فإنّها تشمل دوائر متعدّدة، منها ما يتعلّق بالعمل الثقافي، والتنشيط السوسيو-ثقافي والوساطة العلميّة لتيسير إدراك المعارف العلميّة الجديدة ومسايرتها، والتنمية الثقافيّة، والتربية الفنيّة والثقافيّة، هذه المجالات قد كانت وما زالت موضوع علم الاجتماع، وعلوم إنسانيّة واجتماعيّة أخرى (تاريخ الفنّ، التاريخ الثقافي، اقتصاد وقانون الثقافة، الدراسات المسرحيّة، الرقص، الموسيقى، السينما، الفنون البصريّة). وتعني الوساطة الثقافيّة في علوم الإعلام والاتصال مختلف العلاقات التي تنشأ في الفضاءات المتعدّدة بين الجمهور والتعابير الفنيّة، والتراث، والمعارف، سواء كانت فنيّة أو علميّة أو معارف متعلّقة بالصناعة التقليديّة، ولحظات يوميّة أو أوقات تكون وعاء لتظاهرات مختلفة لإنتاج المعنى.

إنّ قدرة الثقافة في بُعديها الحداثي والتنويري على التجديد والتطوّر والإبداع من خلال مسعى التنوير كفيلة بتحصين المجتمعات العربيّة دولاً ومؤسّسات وشعوباً ضدّ كلّ التحدّيات التي تقيدها وتمنعها من مواكبة التحوّلات الجارية، بيد أنّ تهميش الثقافة التنويريّة عبر روافدها من أدب وفكر وفلسفة ونقد وموسيقى وفنون مشهديّة، من سينما ومسرح وفنون تشكيليّة، وتكنولوجيا فنيّة تفاعليّة، وهيمنة معلم الدين وفق ذهنيّة التحريم على كافة مناحي الحياة الاجتماعيّة، جعل هذه المجتمعات تعيش مأزق الثنائيّات الحادّة بين الأصالة والمعاصرة، بين الدين والعلم، بين الحداثة والأصوليّة، بين الدين والعلمانيّة، وهي ثنائيّات قاتلة لم يستطع العالم العربي أن يغادرها إلى آفاق رحبة تمنحه سبل وشروط التفوّق الثقافي والحضاري في زمن الاستهلاك المعولم.

هنا نكون أمام مفترق الطرق بين الفكر التنويري الحرّ الذي يسائل من أجل المعرفة، والسلطة الفقهيّة الإكليروسيّة التي تجيب من خلال الجاهز من القول المأثور، حيث ينشأ التعارض بين خطابين، خطاب تواصلي، وآخر تنازعي، وبين هويّة تبتغي أفق العقلانيّة والمعرفة العلميّة، وبين هويّة ثابتة متحجّرة في التاريخ البعيد تستند على المعرفة النقليّة. إنّنا أمام منعطف عاصف يحمل في طيّاته أزمة فهم، وأزمة معنى، حتى وإن كان هذا العقل نفسه في حاجة إلى التفكيك بتعبير جاك دريدا، حيث التفكيك هدم من أجل البناء؛ لكنّه بناء لا يستقيم مع السلطة الدينيّة الموغلة في الماضويّة، ممّا يستوجب بشكل ملح تجديداً دينيّاً بفتح الثقافة الدينيّة على الثقافة العلميّة والتكنولوجيّة، ودمج مناهج العلوم الإنسانيّة، وإعمال الفكر والفلسفة داخل سياق الخطاب الديني تنظيراً وممارسة.

**من أجل كلّ ذلك يجب:**

على كافة المؤسّسات بالعالم العربي، وخاصّة الثقافيّة منها، السعي وفق منهجيّة واستراتيجيّة عربيّة شاملة إلى بناء نسق فكري بدون خطوط حمراء، من خلال نقاش وحوار الأفكار والحكمة، ودحض أفكار الغلوّ والتطرّف، وتفكيك خطاب التطرّف وتوضيح أسسه الهدّامة من خلال نشر الوعي الديني التنويري، والإعلام المواطن الذي يستعين بالباحثين والعلماء والمختصّين من كلّ التخصّصات ذات الصلة، دون إقصاء أو تمييز، في أفق تقريب وجهات النظر بين العلمانيين ورجال الدين من جهة، والمثقفين التقليديين والحداثيين من جهة ثانية، وتدعيم ذلك بدراسات وأبحاث من خلال تشجيع مراكز الأبحاث وفق تداخل التخصّصات وتذويب الهوّة الفاصلة بين الدراسات الدينيّة والفقهيّة والدراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، بغية إقناع الأطراف والجماعات والأفراد الذين يميلون نحو الغلوّ والتطرّف، بما هو مقدّمة للعنف والإرهاب، بأهميّة الوسطيّة والاعتدال ديناً ودنيا، لأنّ التطرّف الفكري هو مقدّمة للتطرّف والعنف، قد يؤدّي إلى حروب أهليّة، خاصّة مع بزوغ مفهوم الأقليّات الدينيّة والاثنيّة والخصوصيّات الثقافيّة الأقليّة، وهي مفاهيم لا تنفصل عن استراتيجيّة القوى العظمى لتشتيت العالم العربي.

تأسيساً على ما سبق، يعتبر تشجيع الإعلام السمعي البصري على الانفتاح أكثر على برامج ثقافيّة وفنيّة هادفة، تبتغي تحسين الذائقة الفنيّة والجماليّة والروحيّة للمشاهدين، أحد أولويّات المرحلة العسيرة التي تمرّ بها الثقافة العربيّة، بغية تفكيك ذهنيّة التحريم، التي تشكّل أسّ وأساس الغلوّ والتطرّف، وهو ما يقودنا نحو استحضار ضرورة تنسيق عربي من أجل جعل الصناعات الثقافيّة رافعة للتنمية والاندماج، وتفكيك معاقل المقاومة التي تجد صداها في الماضي الأصولي والسلفي دون إهدار بُعد التراث المادّي واللّامادّي الذي يجب أن يقرأ بمناهج العصر وإنجازاته العلميّة والتكنولوجيّة، وهو ما يتطلّب إعادة النظر في الثقافة العربيّة السائدة التي باتت تتخلّف عن ركب العصر ومستلزماته، خاصّة على مستوى الفجوة الرقميّة، لاختلاف الطلب الاجتماعي والثقافي للأجيال الحاليّة والقادمة عن متطلّبات الأجيال السابقة، وهي مسألة شديدة الخصوصيّة والحساسيّة، ذلك أنّ العمل وفق استراتيجيّة عربيّة شاملة على الإعلاء من القيم الإنسانيّة النبيلة، من حريّة، مساواة، كرامة، حقوق الإنسان عموماً، بات ضرورة ملحّة يجب أن يعيشها المواطن العربي، مقدّراً قيمته كمواطن كامل المواطنة، حتى يساهم بدوره دون إحساس بالدونيّة والتهميش في رفاهيته ورفاهيّة مجتمعه، معتزّاً بهويّته الدينيّة الإسلاميّة الجامعة والموحّدة، والمنفتحة على باقي الثقافات والأديان.

إنّ الثقافة المأمولة في هذا السياق لن تصل إلى مبتغاها التنويري، في محاربة كلّ أشكال الأصوليّات والتطرّف، إلّا بفضل تكامل عربي عربي على المستوى الاقتصادي في ظّل وحدة المصير من جهة، والتحدّيات العالميّة في سياق الهيمنة النيوليبراليّة المتوحّشة من جهة أخرى، حتى نستطيع تغيير ملامح

خريطة الفقر والهشاشة بمختلف البلدان العربيّة، إذ دون مساهمة الأسر في هذا الورش الثقافي والاجتماعي، لا يمكن أن نحقق ما نصبو إليه، وخاصّة أنّ ذهنيّة التحريم كما أثبتت الدراسات الرائدة في العلوم الاجتماعيّة، والمرتبطة بالغلوّ الديني والفكري، والتطرّف الناتج عن الجهل والأميّة، هي في العمق شديدة الارتباط بالمجال، حيث تأتي الوضعيّة السوسيو اقتصاديّة كعامل مستقل متحكّم فيها، لذلك فالتحريم الذي طال عدداً من المجالات لم يستطع أن يمنع أنسنة هذه المجالات على قاعدة المساواة، ممّا يجعلنا أمام هوّة كبيرة بين الفهم الذكوري الأرثوذوكسي للنصّ الديني والواقع اليومي، فقد ولج عدد من الباحثين حقلاً لا يقلّ ألغاماً من الأوّل موضحين امتدادات الجسد في المجال وبينيته إلى حدّ كبير، من خلال دراستهم للتعالق الحاصل بين السكن والجسد والإسلام، حيث خلص عالم الاجتماع المغربي عبد الصمد الديالمي[24] مثلاً إلى وجود ترابط بين الاكتظاظ المسكني، الحرمان الجنسي، والشخصيّة الأصوليّة... هذا التفسير السيكو ـ سوسيولوجي يُعتبر اليوم من أهمّ مكتسبات العلوم الاجتماعيّة في مقاربة الحركات الإسلاميّة والشخصيّة الأصوليّة بالخصوص، وهذه الأطروحة ليست أبداً اتهاماً بقدر ما هي إظهار للأصول النفس-اجتماعيّة للأصوليّة، فكيف يمكن للإنسان أن يكون مسلماً نظيفاً مهذّباً متسامحاً وهو يعيش في مسكن مكتظ؟ ألا تؤدّي ظروف السكن السيئة والحرمان الجنسي الناتج عنها إلى تشكّل شخصيّة عصابيّة مهلوسة متعصّبة؟

من هنا، فالثقافة العربيّة يجب أن تنتقل من ثقافة الأدب المقتصرة فقط على الشعر والرواية والقصّة والنقد الأدبي، إلى ثقافة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، دون فصل وانفصال عن مستجدّات العلوم الحقة والتكنولوجيا، حتى تتمكّن من بناء خطاب علمي قادر على الإقناع والتنوير وكشف مناطق العتمة والحجب التي يختبئ وراءها خطاب الأصوليّة والتطرّف والغلو والعنصريّة، ولعلّ فصل الثقافي عن السياسي والاقتصادي هو فصل لا طائل من ورائه، خاصّة وقد أثبتت الدراسات السوسيولوجيّة أنّ الأسر الفقيرة وأوساط الهشاشة التي تعاني من الجهل والمرض تُعدّ معقلاً كبيراً للتطرّف والغلوّ والإرهاب، الذي يستلزم إيلاء العناية والاهتمام بالدراسات والأبحاث وتشجيعها على دراسة ظواهر الانحراف والأنوميا من عنف، وتطرّف، وإرهاب... إلخ، كما تبرهن على أنّ إقصاء الثقافة والفنون والفكر الخلّاق في إطار الأندية التربويّة في المؤسّسات التعليميّة ساهم بشكل كبير في تكوين بنية الغلوّ والتطرّف والإرهاب باعتبارها بنية مؤسّسة للانحراف عن الأنموذج الاجتماعي والثقافي، وعن الثقافة العربيّة الأصيلة.

24- الديالمي، عبد الصمد، المدينة الإسلاميّة والأصوليّة والإرهاب، مقاربة جنسيّة، ط 1، دار الساقي، 2008

## 3- دور الثقافة في معالجة القضايا التربويّة والتعليميّة

تُعتبر التربية في علاقتها بالثقافة عمليّة تطبيع اجتماعي تهدف إلى تنشئة الفرد تنشئة اجتماعيّة وثقافيّة باعتباره عضواً في الجماعة، من خلال إكسابه شخصيّة تجعله يتطبّع بطباع المجتمع في سياق النسق الثقافي، وتتضمّن بذلك مجموعة مركّبة ومعقدة من المعارف والمعتقدات والعادات والتقاليد والاستعدادات، حيث تسعى التربية بالنهاية إلى تثقيف الفرد، وتتحوّل الثقافة بذلك إلى عمليّة مكتسبة تعتمد التربية والتعليم كي تستمرّ في الوجود والتطوّر في انتقالها من جيل إلى آخر. من هنا فالعلاقة بين التربية والثقافة هي علاقة شديدة الخصوصيّة، لكونها تشمل نسق الشخصيّة الذي تعمل على إدماجه في النسق الاجتماعي باعتباره عضواً يدخل في علاقات ديناميّة وتفاعليّة مستمرّة في الزمن.

هكذا إذن يمكن اعتبار التربية رافداً محوريّاً في نقل الثقافة واكتسابها، وصيانة الهويّة الثقافيّة وحمايتها من الاغتراب والاستلاب اللذين يمكن أن يهدما مقوّمات الهويّة التي تميّز كلّ مجتمع على حدة، ولذلك تسعى المدرسة عبر برامجها ومناهجها وطرق تدريسها ومعيناتها الديداكتيكيّة المختلفة إلى نقل ثقافة المجتمع الممتدّة في التاريخ إلى مختلف الأجيال، مستعينة في ذلك بمختلف طرق التنشيط الثقافي والفنّي من معارض، ومسرحيّات، وفنون مشهديّة لنقل تراث الأجداد وإدماجه في سياق الراهن بما هو مختبر المعاصرة، وبذلك يعيش التلميذ زمنين مختلفين، لكنّهما متكاملان، يعملان على تأهيله لمواجهة مصيره ومستقبله باعتزاز بهويّته وثقافته، ولذلك فالحفاظ على الهويّة الثقافيّة لا يستقيم إلّا عبر توظيف ذكي ومتطوّر لنظم التربية والتكوين. وإذا كانت الطرق التقليديّة في التدريس متجاوزة في زمن الصورة والافتراضي، فإنّ نقل الثقافة إلى الأجيال المتعاقبة عبر الزمن بات في أمسّ الحاجة إلى تحديث وعصرنة التربية والتعليم، خاصّة مع التأثير الكبير الذي أصبح يشكّله الغزو الثقافي عبر الميديا، بشكل يحمل معه بوادر اجتثاث ثقافات البلدان المتخلفة والنامية على حدّ سواء من جذورها، بعد أن وعت البلدان المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة مبكّراً أهميّة الوسائط الرقميّة والفضائيّة في التربية عن بُعد.

يقودنا تشخيص الوضع الثقافي والتربوي في العالم العربي إلى استخلاص أنّ المؤسّسات العربيّة الكفيلة بذلك لم تستوعب بعد تطوّرات المشهد العالمي في الإعلام والتربية والثقافة، مقتصرة على التنشيط الثقافي الذي لا يمثل سوى أحد الجوانب البسيطة في الثقافة في علاقتها بالتربية، مهدرة أبعاد الثقافة المتعدّدة، ولذلك وجب استيعاب هذه الأبعاد في مشروع الرؤية الاستراتيجيّة للثقافة العربيّة، وهي البُعد الشمولي للثقافة، والبُعد المشترك للثقافة، وأخيراً البُعد المتنقل للثقافة، وهي أبعاد ثلاثة لا يمكن بناء استراتيجيّة تربويّة وتعليميّة إلّا بتوظيفها في المناهج والمقرّرات الدراسيّة، وربطها بالحياة المدرسيّة والجامعيّة، على اعتبار أنّ

الثقافة حياة ووجود، وليست مجرّد تراث أو إنتاج أو تحف في المتاحف، ولهذا فالصناعة الثقافيّة هي صناعة مقاولاتيّة، وإن كانت تعتمد التعليم والتربية كأساس[25].

ضمن هذا الأفق، يقتضي كسب الرهان والتحدّي التفكير مليّاً في عصرنة وتحديث الوسائل التربويّة، والمناهج التعليميّة، من خلال تعريف أجيال المتعلّمين من الابتدائي إلى التعليم الجامعي بهويّتنا الثقافيّة والحضاريّة، التي ساهمت بدورها عبر العديد من الأسماء في التأسيس للحداثة، وعلى رأسهم ابن رشد، وذلك بالتخلّي عن المناهج التلقينيّة التي تعتمد العقل النقلي وتكرّسه، وتبني مناهج تعليميّة وتربويّة عصريّة، تعتمد العقل الاستدلالي المبني على النقد والتحليل والتركيب، وفق كفايات متداخلة تربط العلمي بالعملي، والنظري بالتجريبي، ضمن رؤية انفتاحيّة تبتغي تأصيل الخصوصيّة واستيعاب الثقافات الأخرى في الوقت ذاته، دون الانصهار في ثقافة الآخر، وهو ما يستحيل تحقيقه دون تحويل مدارسنا إلى مختبرات علميّة ومنتديات ثقافيّة وفكريّة، عبارة عن مسارح، ومعارض، وورشات، وأندية ثقافيّة، وهو ما تبتغيه الحياة المدرسيّة، خاصّة فيما يخصّ الأنشطة المندمجة.

إنّ المدرسة العربيّة المرتكزة على الأنشطة الصفيّة في بُعدها التلقيني تدريساً وتقييماً لم تعد قادرة على مواكبة تحوّلات وتطوّرات العصر، ولم يعد بإمكانها إكساب أجيال المتمدرسين المناعة الثقافيّة التي تجعلهم قادرين على المساهمة في أوراش التنمية وبناء المواطنة والديموقراطيّة باعتزاز ومسؤوليّة، بما هي ثمار اندماج الأنساق الثلاثة المشكّلة للفعل الاجتماعي، فـ«إذا كان بعض العلماء قد اهتمّ بمكوّنات الثقافة، فإنّ الكثير منهم ركّز على بُعد آخر يمكن اعتباره هو الأهمّ، ونعني بذلك البُعد العمليّاتي في الثقافة كعمليّة اجتماعيّة تتجسّد في هذه العمليّات الأساسيّة التي أثارها كثير من العلماء، كعمليّة التطوّر وعمليّة التكيّف خصوصاً مع الإيكولوجيا-التكيفيّة؛ وعمليّة الانتشار وعمليّة التثاقف مع التاريخيّة- الانتشاريّة؛ وعمليّة التعلّم وعمليّة التنشئة الاجتماعيّة مع اتجاه «الثقافة والشخصيّة»، والعمليّات المعرفيّة كالإدراك والتقييم والحكم والاعتقاد والتصرّف مع المدرسة المعرفيّة؛ وعمليّة التواصل بالنسبة إلى المدرسة الرمزيّة؛ وعمليّة إشباع الحاجات مع الوظيفيّة أو عمليّة الاندماج مع البنيويّة-الوظيفيّة... إلخ»[26]، فالبُعد العمليّاتي هو في العمق أساس صون الهويّة اللغويّة والثقافة عموماً، بشكل يجعل الثقافة والتربية وجهين لعملة واحدة اسمها الهويّة.

---

25- في هذا السياق، يشير عالم الاجتماع المغربي لحبيب المعمري، حين تناوله لعلاقة الثقافة بالمقاولة إلى أنّ مكونات الثقافة هي: -الطابع المشترك للثقافة، والذي يحيل إلى اقتسام أفراد المجتمع للقيم والمعايير نفسها في مواجهتهم للمشاكل النابعة من محيطهم؛ -الطابع المتنقل للثقافة، لأنّ ما يكتسبه الأفراد داخل المجتمع ينتقل من جيل إلى جيل آخر، ويحقق نتيجة لذلك استمراريّة الثقافة عبر التاريخ، والطابع المتطوّر للثقافة، الذي يعني أنّ الثقافة ليست شيئاً ساكناً، بل هي تتطوّر عبر العصور للتكيف مع عالمها من خلال تغيير أو حذف البعض من عناصرها أو مكوّناتها، للمزيد من المعلومات، انظر: لحبيب المعمري، الثقافة والمقاولة، دراسة في عمليّة التحديث بالمغرب، ط 1، منشورات الأبحاث والدراسات النفسيّة والاجتماعيّة، جامعة سيدي محمّد بن عبد الله، فاس 2017، ص، 84

26- المعمري، لحبيب، الثقافة والمقاولة، مرجع سبق ذكره، ص، 85

إنّ تركيز التربية على الثقافة وفق رؤية استراتيجيّة عربيّة كفيل بخلق وعي ثقافي واجتماعي يبتغي تنمية مهارات وكفايات وكفاءات المواطن العربي المتعدّدة، وإكسابه قيم الولاء للوطن والأمّة والاعتزاز بالانتماء الثقافي والهويّاتي الذي يميّزنا كأمّة وحضارة، وهي مسؤوليّة جسيمة تقع على عاتق كافة المؤسّسات الثقافيّة والتعليميّة التي لم يعد مسموحاً لها بالاشتغال وفق فصل بيروقراطي، يعمل على تجزيء المجهودات وتفتيت الأهداف والمرامي، طالما أنّ الهدف واحد هو تكوين الأفراد والجماعات الثقافيّة على الوحدة والمواطنة، والاعتزاز بتراثنا المادّي واللّامادّي. لقد حان الوقت لتجاوز الفصل الذي يتجلّى في اختلاف خطط وبرامج وزارات التربية والتعليم عن وزارات الثقافة ووزارة الإعلام والاتصال بمختلف مؤسّساتها في العالم العربي، والذي عزل المدرسة وجعلها جزيرة مفصولة عن نبض المجتمع ورهانات المواطنين، ممّا يحتمّ علينا اليوم تشبيك المقاربات وتكثيف المجهودات قُطريّاً وعربيّاً بتوحيد الرؤية الاستراتيجيّة الثقافيّة العابرة لبيروقراطيّات الإدارات والمؤسّسات (تعليم، ثقافة، إعلام...)، وإعادة النظر في الخطّة العربيّة الشاملة للثقافة بتجاوز الهفوات والصعوبات التي واجهتها، نحو اعتماد رؤية استراتيجيّة ثقافيّة عربيّة عُشريّة ملزمة لكلّ الأطراف، تحديداً فيما يخصّ تبادل التجارب الناجحة وتوحيد البرامج التربويّة-الثقافيّة، خاصّة في ظلّ وحدة المصير، والمخاطر التي ليس أبسطها انتعاش التطرّف، والعنصريّة، والتعصّب، والإرهاب... إلخ، فالقادم أصعب وأخطر إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه.

«إنّ التعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد وتكوين قدراته وسلوكه وصياغة فكره ووجدانه، وإنّ توجيه الجهود إلى إعداد الأفراد إعداداً متخصّصاً للنهوض بمسؤوليتهم في مواقع العمل الوطني، دون الاهتمام بتكوينهم الثقافي العام، يظلّ إعداداً قاصراً عن بلوغ أهداف التنمية الحقيقيّة والتكوين الحضاري للمجتمع. ومن هنا ينبغي أن ترتبط استراتيجيّة الثقافة عضويّاً باستراتيجيّة التعليم، وأن تقوم بينهما جسور متينة، وأن يتمّ النظر إليهما باعتبارهما ورشاً اجتماعيّاً واقتصاديّاً طويل الأمد متعدّد العطاء، ولذلك، يجب، في إطار الاستراتيجيّة الثقافيّة أن تتكفّل الأجهزة الثقافيّة الرسميّة بتيسير الإمكانات وتشجيع المبدعين وتهيئة المناخ الثقافي الحرّ للإبداع في شتّى المجالات، وتيسير توصيل عطاء الفكر الوجداني إلى أفراد المجتمع، وإتاحة أسباب اتصالهم بالحياة الثقافيّة عبر الاعتماد على مبدأ المشورة قبل التخطيط، والأخذ بأساليب الاستطلاع والاستقصاء وأدوات القياس المستخدمة في الإحصائيّات الثقافيّة، مع مراعاة الثوابت وأخذ المتغيّرات في الحسبان»[27].

فإذا كانت التربية روح الثقافة، وكانت الثقافة جوهرها، فإنّ كلّ فصل بينهما هو فصل لا يبتغي سوى هدم مقوّمات الهويّة الثقافيّة للمجتمع وأساسه التربوي والقيمي، ولعلّنا نشكّل عربيّاً مثالاً لهذا الفصل والهدم،

27- سعد الدين، مرسي، التعاون الدولي في إطار السياسات الثقافيّة، المجلة العربيّة للثقافة، العدد التاسع والثلاثون، المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، سبتمبر 2000، ص، 67

وخاصّة أنّ التربية ليست مجرّد إكساب المتعلّمين والتلاميذ مجموعة من السلوكات النمطيّة والقيم المنفصلة عن محيطهم وبيئتهم المحليّة والدوليّة، بقدر ما هي القدرة على البناء والتشييد، وعلى التفاعل والتواصل الفعّال، من خلال اكتسابهم القدرة على التفكير والعمل، دون فصل بين ما هو علمي وعملي، وبين ما هو رمزي ومادّي. ودون فصل بين مختلف الكفايات التربويّة. إنّها القدرة على تكوين نسق الشخصيّة تكويناً صلباً يبتغي تشييد النسقين الثقافي والاجتماعي على أساس التكامل الوظيفي الذي يجعل الشخصيّة قادرة على تجاوز التصوّرات المتخلّفة في الثقافة والاجتماع والعمران، وتبنّي الحديث والمعاصر، واستيعاب التنوّع والتعدّد دون نزوعات انفصاليّة أو طائفيّة أو مذهبيّة. وهنا تكمن قدرة المدرسة على تربية الناشئة على قيم الاختلاف والاحترام والمساواة، وعلى تكريس التفكير العلمي المبني على التحليل والتركيب والاستدلال، الأمر الذي لا يستقيم إلّا في ظلّ نظام مدرسي مفعم بالحياة.

**من أجل كلّ ذلك، يجب:**

«إعطاء أولويّة قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يعمّق الانتماء العربي المشترك ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة ويرسّخ قيم الحوار والإبداع ويكرّس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابيّة الفاعلة للمرأة، وتطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربويّة والثقافيّة والعلميّة عبر تفعيل المؤسّسات القائمة، ومنحها الأهميّة التي تستحق، والموارد الماليّة والبشريّة التي تحتاجها خاصّة فيما يتعلّق بتطوير البحث العلمي والإنتاج المشترك للكتب والبرامج والموادّ المخصّصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربيّة وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربيّة في جميع الميادين بما في ذلك وسائل الاتّصال والإعلام والإنترنت، وفي مجالات العلوم والتقنية...»[28]، وهو المنطلق المؤسّس للخطّة الشاملة للثقافة العربيّة التي أقرّها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيّة بالوطن العربي بالجزائر (26-28 نوفمبر 2009) و«التي جاءت سليلة منطق داخلي يربطها باستراتيجيّة تطوير التربية بالوطن العربي، ويربطها باستراتيجيّة أخرى في مجال العلوم والتقنيات، وكان كلّ ذلك «استكمالاً للأدوات التصوّريّة، وتوحيداً للأهداف، وتنسيقاً للإمكانات، وتحديداً للوسائل، في إطار سياسة التخطيط المنهجي التي كان التصوّر الشامل للخطّة بعيدة المدى المنظّمة لها»[29]، وهو ما يقتضي إعادة النظر في الخطّة تشخيصاً لمواطن القصور على مستوى الآليّات والوسائل، وإدماجها في الرؤية الاستراتيجيّة الجديدة للثقافة في العالم العربي.

28- مسدي، عبد السلام، الهويّة العربيّة والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص، 55

29- نفسه، ص، 67

لقد حملت الخطّة الشاملة للثقافة العربيّة بين مظانّها مراهنة على الإنسان والمستقبل، منطلقة من «التذكير بالخطوات السابقة ولا سيّما ببيان عمان الثقافي الذي تمّ في المؤتمر الأوّل للوزراء المسؤولين عن الثقافة (20-23 كانون الأوّل/ ديسمبر 1976)، وممّا جاء فيه: «وجوب العمل على تعميم استعمال اللغة العربيّة في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة باعتبار أنّ اللغة القوميّة هي أهمّ دعامة للوحدة، والوعاء الصحيح للثقافة الأصليّة للأمّة». وعلى هذا الأساس نصّ المبدأ الخامس من مبادئ الخطّة على «قوميّة الثقافة، ونعني بذلك أنّ الثقافة العربيّة موحّدة، وأنّ التكافل القومي يزيد في قوّتها وعطائها، وأنّ لغتها هي العربيّة، وأنّ التنوّع هو أحد أبعاد الغنى والخصب فيها»[30].

فيما أقرّت الدورة الثانية عشرة بالرياض 2000 أهميّة «دعم اللغة العربيّة في الصناعات المعلوماتيّة»، في زمن لم يعد يسمح للدول المتخلّفة معلوماتيّاً بأيّ نصيب من التنمية، وهو ما أخذ بعين الاعتبار في لقاء وزراء الثقافة العرب في الدورة الرابعة عشرة بصنعاء 2004، والتي اختتمت أعمالها بتوصية رئيسيّة تتجلّى في ضرورة العمل على «دعم اللغة العربيّة تعزيزاً للهويّة القوميّة والتنمية المجتمعيّة».

إنّ الملاحظ، بالرجوع إلى كلّ المؤتمرات ذات الصلة، أنّ الوعي المتزايد بالمخاطر والتحدّيات، وإن كانت التوصيات والقرارات لا تجد طريقها إلى التنفيذ والتنزيل بالشكل المطلوب، بات يشكّل دافعاً قويّاً للمنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، وللفاعلين العرب قادة ونخباً، على كسب الرهان الذي لم يعد مجرّد أفكار أو طموحات، بل أصبح مشروعاً قائماً، إذ وافقت الدورة السادسة عشرة بدمشق 2008، على «مشروع النهوض باللغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة الذي أوصت به القمة العربيّة»، كما أكّد الإعلان الصادر عن الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيّة بالوطن العربي بالدوحة 2010، على أنّ «اللغة العربيّة عنصر أساس لتطوير ثقافتنا العربيّة ولا بدّ من النهوض بها». وحثّ مؤتمر المنامة 2012 الدول العربيّة والمنظّمة على «مواصلة الجهود في مجال الترجمة والتعريب ونشر اللغة العربيّة وتحديث طرائق وأساليب تدريبها والاعتناء بمعلّميها وتطوير قدراتهم ليكونوا قادرين على النهوض بها، وتحديث طرق تدريسها لتكون قادرة على التطوير والصمود أمام اللغات الأجنبيّة».[31]

كما أكّدت الدورة العشرون بتونس في الفترة 12-13 ديسمبر 2016، على أنّ التكامل العربي والثقافي الإنساني والعمل على المساهمة في إنتاج المضامين الثقافيّة الكونيّة، وعدم الاقتصار على استهلاك المضامين المهيمنة كفيل بتحويل مجتمعاتنا إلى مجتمعات تنتج المعرفة وتساهم في بناء مستقبل الإنسانيّة. وهو ما يؤكّد أنّ التفكير العربي من خلال القنوات الرسميّة سواء عبر مؤتمرات وزراء الثقافة العرب،

30- نفسه ص، 68

31- انظر تقارير مؤتمرات وقمم الأليكسو على موقعها على الإنترنيت: http://www.alecso.org

أو لقاءات وندوات وأشغال المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم، يتّجه بشكل ملموس في تعميق العمل العربي المشترك وتنزيل مختلف التوصيات ذات الصلة ميدانيّاً، إيماناً بحجم التحدّيات والمخاطر التي باتت تهدّد هويّتنا ولغتنا وثقافتنا العربيّة، بالرغم من تواضع الحصيلة عمليّاً، إذ حريّ بالذكر أنّ "أوّل دورة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيّة في الوطن العربي تمّ تنظيمها سنة 1976 بمدينة عمّان بالمملكة الأردنيّة الهاشميّة، أي بعد ستّ سنوات من إنشاء المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم. ومنذ ذلك التاريخ تتابعت دورات المؤتمر مرّة كلّ سنتين لتلتئم الدورة الحادية والعشرون بالقاهرة في جمهوريّة مصر العربيّة في الفترة 14 - 15 أكتوبر 2018. وقد درج المؤتمر منذ دورته العاشرة المنعقدة بالجمهوريّة التونسيّة يومي 26 و27 فبراير 1997 على تحديد موضوع رئيس لكلّ دورة من الموضوعات الثقافيّة الكبرى التي تستأثر باهتمامات البلدان العربيّة وتتوافق مع مضمون المعاهدة الثقافيّة لسنة 1945 وميثاق الوحدة الثقافيّة العربيّة لسنة 1964، ودستور المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم لسنة 1964، والإطار الفكري والمبادئ الأساسيّة للوثيقة الأساسيّة للخطّة الشاملة للثقافة العربيّة لعام 1985 وبقيّة الاتفاقيّات والخطط الثقافيّة العربيّة النوعيّة الأخرى مثل الخطّة الاستراتيجيّة للمنظّمة 2017 - 2022 والعقد العربي للحقّ الثقافي 2018-2027"[32].

إنّ التذكير باللقاءات الوزاريّة الرفيعة المستوى المهتمّة بالشأن الثقافي عربيّاً يستوجب، بالنظر إلى تواضع النتائج المتحققة ميدانيّاً، بناء استراتيجيّة جديدة لا تفصل الأهداف عن الوسائل، وهو ما يحتّم إعطاء هامش مؤسّساتي كبير للفعل الميداني للمنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو)، وتحويلها من مجرّد بيت خبرة إلى مؤسّسة تعمل على إطلاق البرامج والمشاريع النموذجيّة في شتّى دروب الحقل الثقافي، والعمل على مطالبة الأنظمة بتوفير الدعم المادّي واللوجستي الكفيل بتحقيق هذه الاستراتيجيّة، وإلّا فإنّ كلّ دورة لن تؤدّي إلّا إلى مزيد من الدورات والقمم بلا فائدة.

32- و"من أجل مواكبة تتابع الدورات، تشكلت اللجنة الدائمة للثقافة العربيّة وتمّ تكليفها بوضع تصوّر أوّلي للموضوعات المقترحة على كلّ دورة من دورات المؤتمر، بما في ذلك الموضوعات الفرعيّة للموضوع الرئيس وإدراجها ضمن بنود جدول الأعمال لمناقشتها وإقرارها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها من قبل الدول العربيّة والمنظّمة. ومكن هذا الموعد المتجدّد من مراعاة البُعد القومي الذي يرمي إليه المؤتمر من عقد هذه الدورات في أقطار عربيّة متعدّدة تجسيماً لوحدة هذه الأقطار وتعبيراً عن اللامركزيّة الثقافيّة وتأكيداً لما ترمز إليه الثقافة العربيّة الواحدة والمُوحّدة من بناء جسور التلاقي بين أبناء الشّعب العربي الواحد. وهكذا يكون المؤتمر قد حقق خلال دوراته المختلفة رصيداً مهمّاً من المكاسب والإنجازات، تشمل مجالات العمل الثقافي العربي المشترك وتفتح أفقاً جديداً لمزيد من بلورة خُطط نوعيّة وبعث مشاريع ثقافيّة قوميّة ترفع الثقافة العربيّة إلى المنزلة التي هي بها جديرة بين بقيّة الأمم. وسيخصّص المؤتمر دورته الثانية والعشرين التي ستستضيفها دولة الإمارات العربيّة المُتّحدة خلال سنة 2020 لمراجعة الخطّة الشاملة للثقافة العربيّة وتطويرها»، للمزيد من المعلومات حول مختلف دورات مؤتمر وزراء الثقافة العرب، يرجى الرجوع إلى موقع الأليكسو على الإنترنيت: http://www.alecso.org

## 4- أدوار النخب المثقفة العربيّة في بناء المشروع الثقافي العربي

### 4-1- المثقف العربي بين سياق الحداثة الغربيّة وسياق النهضة العربيّة المفقودة

قبل الحديث عن المشروع الثقافي العربي باعتباره أولويّة ذات أهميّة قصوى، وجب تسييج مفهوم النخب المثقفة لمعرفة طبيعة هذا المشروع الثقافي، وكذا الدور المنوط بهذه النخب، فـ«إذا كان التقاؤنا بلفظي «ثقافة» و«مثقف» حديث النشأة، لارتباطه بصدمة الحداثة، وبسيرورة التحديث الاضطراري والإرادي معاً، وباتّساع «المجال الزمني» في حياتنا الاجتماعيّة العمليّة اتّساعاً كبيراً، وإذا كان اختيارنا للفظ «ثقافة» ليكون مرادفاً لـ (culture) و«مثقف» ليكون مرادفاً لـ (Intellectuel)، حديث النشأة أيضاً في خطابنا وقاموسنا اللغوي، ما يجعل اللفظين معاً لا يأخذان معنييهما الكاملين اللذين يستعملان به راهناً في الخطاب العربي المعاصر إلّا بالعودة بهما إلى سياق الخطاب الأوربّي الغربي المعاصر، لا إلى سياق الخطاب العربي القديم، فإنّ البحث في جينيالوجيا مثل هذه المفاهيم والألفاظ، سواء تعلّق الأمر بكلمة (culture) أم بكلمة (Intellectuel) الأوربيّتين، أو ما يحفّ بهما من قريب أو بعيد، لكفيل بأن يكشف لنا عن حقيقة مفادها أنّ هذه المفاهيم والألفاظ مستحدثة هي الأخرى في اللغات الأوربيّة، فهي نتاج للحداثة الأوربيّة، وليس تاريخها سوى تاريخ للحداثة الأوربيّة ذاتها، بل إنّها ليست إلّا الوجه الآخر لهذه الحداثة»[33].

من هنا، فإنّ المشروع الثقافي الذي يمكن صياغته عربيّاً لا يخرج عن أسس الحداثة والتحديث، ليس بمعنى التنصّل للتراث والموروث العربي، ولكن بمعنى التجاوز عبر زمني، بما يفيد التفكيك كهدم وبناء، وهو تفكيك يجب أن يطال ليس بنيات العقل العربي فحسب، بل يجب أن يشمل مفهوم الحداثة نفسه، لتشريحه وتقريبه من المتلقي العربي سواء أكان فاعلاً سياسيّاً، أم ثقافيّاً، أم اجتماعيّاً، أم اقتصاديّاً، طالما أنّ الحداثة نفسها تثير الكثير من اللبس والغموض، كما تثير حنق الكثير من التوجّهات والجماعات، خاصّة تلك المرتبطة بالمرجعيّة الدينيّة، وبالتقليدانيّة كسلوك وممارسة تبتغي المحافظة على الوضع القائم، أو العودة به تصعيداً نحو الماضي بحجّة الخصوصيّة الدينيّة والثقافيّة واللغويّة، وهي في ذلك تسعى إلى تحنيط الهويّة العربيّة وفصلها عن تحوّلات ومتغيّرات زمانها، في حين إنّ البعد التفكيكي للحداثة، والذي يمكن للمثقفين العرب اعتماده في الحياة العمليّة للمواطن العربي، كفيل بأن يجعل الثقافة العربيّة تنبعث من رمادها، خاصّة مع الجمود الذي أصابها طيلة قرون ماضية لعدّة اعتبارات سبق الخوض فيها.

33- حيمر، عبد السلام، في سوسيولوجيا الثقافة والمثقفين، مرجع سبق ذكره، ص، 19

### 4-2- المثقف العربي وأدواره في المشروع الثقافي العربي

إنّ أوّل دور يجب أن يقوم به المثقف العربي في سياق بناء المشروع الثقافي العربي هو توضيح، بما يكفي من الآليّات والسبل، دور الثقافة في تحديث المجتمع وربطه بتحوّلات العصر، وهو هنا ملزم اعتماداً على المرجعيّات الفلسفيّة والفكريّة للحداثة، بالتأثير إيجاباً في المتلقي العربي سواء عبر الوسائط المادّيّة، من كتاب، مجلة، صحيفة....إلخ، أو عبر الفنون البصريّة والمشهديّة، مسرح، سينما، معارض تشكيليّة....إلخ، أو عبر الفنون السمعيّة: غناء، طرب، موسيقى... إلخ، أو عبر الوسائط الرقميّة: إنترنيت، شبكات التواصل الاجتماعي، أو عبر وسائل الإعلام السمعي البصري، وذلك عبر إقناعه أوّلاً بالدور الذي قدّمته الحداثة في تقدّم المجتمعات الغربيّة، والتي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال اعتبارها نتاجاً للغرب فقط، بقدر ما هي نتاج تضافر جهود كلّ الفلاسفة والمفكّرين والمثقفين والعلماء، بمن فيهم من العرب والمسلمين، وإعادة النظر في تراثنا الفكري، من خلال إحياء الفلسفة العربيّة الإسلاميّة من الفارابي باعتباره المعلّم الثاني بعد أرسطو إلى ابن رشد باعتباره ناقل الفكر الإغريقي للغرب، مروراً بالدور الكبير الذي قام به بيت الحكمة على عهد الخليفة العباسي المأمون، خاصّة في ترجمة الفلسفة الإغريقيّة واليونانيّة.

إنّ اقتناع المتلقي العربي بأهميّة الثقافة في تحقيق نهضة عربيّة جديدة، سيساعد المثقفين أنفسهم على صياغة مشروع ثقافي جماعي وشعبي عابر للطبقات والانتماءات والفئات الاجتماعيّة، وشامل لكلّ التعدّد اللغوي والثقافي والاثني، بما يجعله مشروعاً موحّداً للصف العربي، وهي خطوة لن تكتمل إلّا بمصالحة حقيقيّة بين السياسي والثقافي، على أساس الإيمان بأنّ أولويّة الثقافي مدخل أساس للتنمية البشريّة المستديمة، ولاستنهاض الهمم وشدّ العزائم ضمن هويّة عربيّة جامعة، تتّخذ من الحداثة محرّكها ومنهجها، عبر التأصيل لحداثة إسلاميّة تأخذ كلّ ما هو إيجابي، وتتجاوز كلّ ما هو سلبي فيها، طالما أنّ جوهر الدين نفسه هو حداثة مستمرّة في الزمن والمكان، مثلما يحدث في الغرب نفسه من خلال ما بات يُعرف بما بعد الحداثة كتجاوز إبستمولوجي يبتغي تحقيق إنسانيّة الإنسان، وإنقاذه من قيود المركزيّة الغربيّة ومادّيتها المفرطة في التشييء، وليس استيراد منتوجات الحداثة المادّيّة من آلات وتكنولوجيا ومعمار وسيارات وطائرات وأسلحة... إلخ، والتبرّم من خلفيّاتها الفكريّة والفلسفيّة التي أنتجت هذه المنتجات نفسها، فنحن نستعمل هذه المنتجات وننكر أساسها الفكري، فلولا التنوير الأوربّي، بكلّ ما حمله من إبداع في الأدب والمسرح والتشكيل وباقي الفنون التي ما تزال ترزح عربيّاً بين التحريم والإباحة، بين كونها مجرّد كماليّات وترف لا يسمن ولا يغني من جوع، وبين دعوات النخب لنهضة فكريّة وفنيّة وجماليّة تعيد التوهّج للثقافة العربيّة، لما تحقق للبشريّة رغد العيش ورفاه المعاش. من هنا فتأسيس المثقفين العرب لخطاب نهضوي يربط التنوير بالحداثة من داخل

المشروع الثقافي العربي بات مهمّة ذات أولويّة كبيرة ومستعجلة، تستدعي إعادة النظر في التراث العربي، وتجديد الخطاب الديني بما يجعله عامل تنوير وحداثة.

يُعتبر مفهوم الحداثة من المفاهيم الشائكة والمعقدة بامتياز، والتي ميّزت الفكر الغربي الحديث والمعاصر، مثلما شملت كلّ مجالات الحياة الإنسانيّة، التي باتت اليوم تعرف موجات متعدّدة من النقد والتفكيك، نجمت عنها تيّارات فلسفيّة تنحو منحى التجاوز لتأسيس سياق ما بات يعرف بما بعد الحداثة، وإذا كان الغرب قد شهد تحوّلات عميقة في بنية تفكيره عجّلت بميلاد وعي تنويري من منطلق أنّ مفهوم الحداثة ذاته محايث بالضرورة لمفهوم التنوير، فإنّ الناظم المركزي لفعل المحايثة هاته هو العقل، بما هو قدرة على التفكير والتفكيك والتحليل والتجاوز، وقدرة متجدّدة على الحركة، فإنّ سياق التثاقف العربي-الغربي قد جعل الحداثة تنطوي على الكثير من أحكام القيمة المؤسّسة للصراع والرفض. من هنا فالحداثة في سياقها التأسيسي هي محاولة إنسانيّة لتقويض القديم وبناء الجديد، ومحاولة للتحديث والعصرنة لا تنفصل عن هدي العقل، بما هو القدرة على تحطيم كلّ العراقيل والحواجز التي تكبّل قدرة الإنسان وتمنعه من التحرّر والانعتاق، وهي بذلك نمط حضاري يتعارض مع كلّ النزوعات التقليديانيّة التي تمجّد الماضي وتستكين إليه. إنّها تعبير عن روح الإنسان الذي يصبو إلى تجاوز كلّ السلط الكابحة لمفهوم الحركة في العلم والاقتصاد، وفي الاجتماع والسياسة والدين. ومن هذا المنطلق يجب أن نفصل بين المفهوم وتطبيقاته، أي بين ما تهدف إليه الحداثة في أسمى معانيها التنويريّة، وبين ممارسات الغرب الذي شوّه بدوره المفهوم وجعله أحد مرتكزات نزعة التفوّق والمركزيّة الغربيّة التي تتّخذها تيّارات فكريّة في السياق العربي سبباً وحجّة لمعاداة الحداثة والتنوير.

لقد أظهرت الفلسفة الغربيّة منذ أوائل القرن السابع عشر، مثلها في ذلك مثل كلّ الإنتاج الثقافي، من الأدب إلى الفنون، مروراً بالسياسة والاجتماع وعبر قرون، أنّ الحداثة اقترنت في الأصل بالعقلانيّة، بهذا المعنى، فالحداثة هي أحد تجلّيات العقلانيّة والعقلنة، وأحد نتائجهما في الوقت ذاته، وهو ما يقودنا نحو تمييز الحداثة كمفهوم مؤسّس عن مفاهيم إواليّة تأسّست على قاعدة العقل العملي التطبيقي، من قبيل التحديث والعصرنة، وما إلى ذلك من مفاهيم تعبّر بالدرجة الأولى عن تدخّلات إجرائيّة تميز فعل الممارسة، لا فعل التفكير والتأسيس النظري، ولذلك فكلّ تحديث لا يستند في الأساس على فعلي العقلنة والعقلانيّة هو تحديث للبنيات المادّيّة، وقد فصلت عن أساسها الفكري الحداثي، ممّا يجعلها صورة مشوّهة عن الحداثة، وهذا ما ينطبق على مشاريع التحديث في العالم العربي، أو ما يمكن وسمه بحداثة الواجهات الزجاجيّة.

إنّ الحداثة في بعدها التقعيدي للتنوير هي نمط حضاري يعكس في العمق سلطة العلم وقوّته، وسلطة المعرفة وقد تأسّست على قاعدتي العقلنة والتربية التي لا تبتغي في أفقها سوى تحرير الإنسان من القيود البالية وبناء مجتمعات المواطنة والمساواة. وبالمعنى نفسه يتّسم التنوير بكونه فعاليّة جماعيّة من النقد

والتفكيك طالت البنى التقليديّة للمجتمعات الأوربيّة الحديثة بغرض إعادة تأويل العالم والإنسان والدفاع عن قيم الحرّيّة والمساواة والمواطنة. ولذلك لم يسلم الدين نفسه، كنصّ أو كتديّن أو كممارسات اجتماعيّة أو كمؤسّسات، من هذا النقد الجذري والشجاع الذي وسم الحداثة الأوربيّة وطبع رديفتها حركة التنوير بسمات أعلت من فرادتهما التاريخيّة. أمّا عندنا في العالم العربي، ومنذ أكثر من قرن على الأقلّ، ورغم جهود الروّاد وبعض التجارب الواعدة، وبعد طول مدّ وجزر في تبنّي قيم الحداثة والتنوير، فإنّ الوضع الحالي يتميّز بتكثيف غير مسبوق للأزمة وتهديد حقيقي للهويّة العربيّة.

**الدور التوعوي**: من هنا وجب على المثقفين العرب الانكباب العملي على نشر فكر الحداثة والتنوير وتحيينه في السياق العربي بتراثه المادّي واللّامادّي وفتح منافذ وأبواب للنقاش حول هذا الموضوع المهم، والمساهمة في استشراف الآفاق المستقبليّة بروح منفتحة ومتفائلة. ولذلك يهمّنا هنا أن نؤكّد أنّ ترسيخ قيم الحداثة والتنوير في البلاد العربيّة لن يتمّ دون إنجاز مهمّة تاريخيّة ما زالت أمامنا، وهي توضيح الموقف من الدين، وخاصّة من استخدامه في المجال العمومي، وبالتحديد في الممارسة السياسيّة، فمساحة الصراع والصدام مع الفكر الديني التقليدي تظلّ مساحة كبيرة في السياق العربي لما للدين من سلطة وهيمنة على مجالات التفكير والعمل ومجمل مظاهر الحياة، ولذلك كان تلقي الحداثة في مختلف أبعادها وتجلّياتها الفلسفيّة والفكريّة محفوفاً دوماً بالمخاطر والصراعات بين نمطين من التفكير: عقلاني -مدني من جهة، وديني-لاهوتي من جهة ثانية، حيث ظلّت الحداثة مرتبطة بالكفر والإلحاد لدى حركات وتيّارات الإسلام السياسي ولدى نخب عربيّة عديدة، لكنّ العودة إلى التاريخ الغربي تقودنا نحو استحضار الصراع الذي اشتدّ وطال لمدّة من الزمن بين التفكير العقلاني الغربي وليد النهضة والأنوار والتفكير اللّاهوتي في الكنيسة الرومانيّة الكاثوليكيّة منذ القرن السادس عشر.

من هنا يعتبر التنوير في فعله المحايث للحداثة وليد صراع انتهى بانتصار العقل على التكريس المحافظ للدين واستغلاله لأغراض سياسويّة. ولذلك فالمثقف العربي ملزم بتوضيح أنّ الحداثة لا تتعارض مع الدين، وأنّ التنوير هو جوهر روح الدين، طالما أنّ الله يخاطب أولي الألباب في المقام الأوّل تحبيباً وتقديراً. إنّ الحداثة، من هذا المنطلق، ليست مجرّد أفكار ومفاهيم، بقدر ما هي نمط حياة لا يمثل الفصل بين مختلف تجلّياتها في الدين والثقافة والسياسة والاجتماع والاقتصاد، سوى فصل منهجي من أجل التفكير والدراسة، ولذلك لا تنتعش هذه الأخيرة إلّا في سياق المجتمع المشبع بالعقل والعقلانيّة. إنّها تحتضن العام وتعيش به وعليه، ولذلك لا يكفي أن يكون هناك فرد أو أفراد يؤمنون بالعقل والحداثة في ظلّ مجتمع ودولة لا يؤمنان بها. فالأفراد هم جزر متنافرة دوماً إذا لم يكن هناك وعي مجتمعي شامل بالحداثة والتنوير، وهو ما ينطبق على العالم العربي الذي فشل في تحوّله التاريخي نحو الحداثة والتنوير معادياً العقل بشكل صريح، وهي

العداوة التي تجسّدت جزئيّاً في الموقف العام السلبي من الفلسفة والفكر النقدي، وتهميش المدرسة والجامعة والبحث العلمي.

**الدور النقدي:** من هنا تتأسّس وظيفة المثقف ودوره في المجتمعات العربيّة على قاعدة النقد، باعتباره وظيفة معرفيّة وإبستمولوجيّة، وليست سياسيّة، حتى وإن كانت تتقاطع مع السياسي، طالما أنّ المثقف لا يمارس السياسة في بُعدها الضيّق، ولا يبتغي سلطة سياسيّة، حتى وإن كان بعض المثقفين ينتمون إلى أحزاب. إنّ النقد هنا وظيفة ثقافيّة ميتا-سياسيّة واجتماعيّة، لا تهدف إلّا إلى سعادة الإنسان وحماية حقوقه، وهي تتقاطع جوهريّاً مع روح الدين، بما هو أمر بالمعروف ونهي عن المنكر بشكل رمزي، ينبذ العنف والتطرّف والغلو، ويسعى إلى تحقيق الوحدة، وهو المبتغى نفسه للسياسي في نهاية المطاف.

فـ»المثقف لا يمكن أن يكون بديلاً عن المنظّمة السياسيّة، كما أنّ العمل السياسي الذي لا يستند على الثقافة غير قادر على مواجهة المشاكل التي تعاني منها الجماهير أو حلّها، ومن هنا لا بدّ من الوصول إلى معادلة جديدة غير التي حكمت العمل في السابق، بحيث تكون الثقافة ركيزة أساسيّة في العمل السياسي وجزءاً منه، وهذه العلاقة من الدقة والصعوبة بحيث تقتضي جهداً ومشاركة لكي يتمّ الوصول إليها، ويشترط فيها أن تكون واضحة، ومستندة إلى فهم وقناعة من الطرفين، وأن تراجع وتصحّح تبعاً للمتغيّرات، وما تضفيه التجربة الحيّة والضرورة»[34].

في هذا السياق، نستحضر إميل زولا من خلال رسالته (إنّي أتّهم- J'accuse)، بشأن قضيّة دريفوس الشهيرة، للجواب عن وظيفة ودور المثقفين في المجتمع، في تماسّ بين السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وهو دور يرتكز على التغيير الإيجابي بما هو غاية نبيلة وهدف أسمى، ومسؤوليّة تقع على عاتق فاعلين اثنين، هما: المثقف والأمير/ الحاكم. وإذا كان هذا الأخير، حسب زولا، يجب ألّا ينوب عن مصالح البعض ضدّ الآخر، أو يناصر فئة حاكمة وثريّة على حساب باقي عموم الشعب، ولا أن ينحاز لجماعة سياسيّة أو اثنيّة أو دينيّة ضدّ الأخرى، فإنّه ملزم بتمثيل القانون والمصلحة العامّة التي تعلو فوق الأفراد والمصالح، بحيث تصبح الدولة التي يمثلها تعبيراً عن الرغبة في العيش المشترك وفق مبادئ العقل والعدالة الاجتماعيّة. أمّا المثقف، «فهو هذا الكائن الذي كرّس حياته في الكون الاجتماعي للبحث عن الحقيقة واكتشافها ونشرها بين الناس. إنّه كائن بروميثي، يستمدّ شرعيّة وجوده أوّلاً من الحصول على نار المعرفة الحقيقيّة والائتمان عليها وإذكائها باستمرار، ويستمدّ شرعيّة وجوده ثانياً من نقلها إلى بني البشر جيلاً بعد جيل، وإشاعة أنوارها بينهم بالكتابة والكلام. وإذا كان ذلك يُعتبر شرطاً لازماً لوجود المثقف، فإنّه شرط غير كافٍ، إذ به وحده كان زولا سيدخل التاريخ الثقافي الفرنسي بوصفه روائيّاً شهيراً فقط، لا بوصفه مثقفاً

34- منيف، عبد الرحمن، بين الثقافة والسياسة، ط 1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998، ص، 37

أيضاً. لا بدّ إذاً من توافر شرط آخر، ينقل إلى نمط وجود المثقف، وهذا الشرط يكمن في الشعور بواجب الكلام والجهر بالحقيقة فيما يهمّ المجتمع وقضاياه»[35].

من هنا فمهمّة المثقف تكمن في انخراطه في قضايا الشأن العام، مناصراً الضعيف والمظلوم، ومنتصراً لقيم العدل والقانون والإنسانيّة، بحيث تصبح مثاليته وقيمه السامية هي قبس النور الذي تهتدي به الجماهير في نصرة الحقّ والقيم النبيلة. إنّه في إزعاجه للسلطة والنظام القائم الضمانة الحقيقيّة للشعب والسلطة على حدٍّ سواء كي لا ينجرّا للحروب والصراعات والانحراف والجريمة بكلّ أشكالها. فالأنظمة القويّة لا تضايق المثقف الناقد والتنويري، لأنّها قويّة بانتقاداته وكتاباته.

**الدور** «**التعبوي**» الذي يجب أن يقوم به المثقف العربي في سياق بناء المشروع الثقافي العربي النهضوي هو تعريف المتلقي العربي عبر مختلف الوسائط بالتحدّيات والمخاطر الكبرى التي تتربّص بالثقافة والهويّة العربيتين، وعلى رأسها عولمة الثقافة التي تهدف إلى تنميط الثقافة العربيّة وأمركتها. لذلك على المثقفين العرب «دراسة الثقافة الأمريكيّة بصفتها الثقافة المهيمنة على ثقافة عصر المعلومات، بهدف تفكيك وسائلها، وتفهّم الأسباب التي أدّت ببعض روّاد هذه الثقافة إلى المطالبة بضرورة المراجعة الشاملة للأسس التي قامت عليها بشكل عام، والفكر الإغريقي وفكر الديانة المسيحيّة تحديداً»(...)، و«دراسة ثقافة دول أمريكا اللّاتينيّة فيما يخصّ أوجه التشابه الثقافي اللافتة بينهم وبيننا، وفيما يخصّ وحدة اللغة (اللغة الإسبانيّة) والفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بين الدول البتروليّة وغير البتروليّة، فضلاً عن ذلك، فالدين يحتلّ موقعاً بارزاً بين الروافد المغذّية للثقافتين وقد اقترنت عمليّة التحديث الاجتماعي في كلّ منهما بظهور حركات احتجاج اجتماعي واسعة تحت شعار الدين، والأهمّ من هذا وذاك، كيفيّة مواجهة الضغوط الأمريكيّة الثقافيّة، حيث تمثل دول أمريكا اللاتينيّة خطّ المواجهة الأوّل مع هذه الثقافة. فضلاً عن ذلك، وممّا لا شكّ فيه، أنّ العلاقة التاريخيّة الخاصّة التي تربط العرب بإسبانيا يمكن أن تساهم في توطيد العلاقات الثقافيّة بيننا وبين شعوب أمريكا اللّاتينيّة»[36]، وهو تثاقف لن يؤدّي دوره في فكّ عزلة الثقافة العربيّة، وتقويتها في مواجهة عولمة الثقافة واللغة والهويّة، إلّا بمجهود مضاعف على مستوى التأسيس لعصر تدوين جديد، ينطلق من تراثنا الديني إلى تراثنا الفنّي مروراً بالفكر والفلسفة والعلوم، يهدف إلى تعريف الأجيال الحاليّة والقادمة بغنى وتنوّع موارد الثقافة العربيّة التي يتحمّل المثقفون العرب مسؤوليّة نشرها وتعميمها وإعادة قراءتها وفق مستلزمات العصر من مناهج علميّة حديثة متداخلة التخصّصات، وهنا يلتقي العلمي بالثقافي والفكري.

35- حيمر، عبد السلام، في سوسيولوجيا الثقافة والمثقفين، مرجع سبق ذكره، ص، 203

36- المرجع السابق نفسه، ص، 147

**الدور** «**البيداغوجي**» للمثقفين العرب في صياغة وبناء المشروع الثقافي العربي النابع أساساً عن رؤية استراتيجيّة تبتغي تحقيق نهضة عربيّة تنويريّة، يتأسّس على ضرورة تبسيط الثقافة العربيّة من شعر، مقامات، قصة، حكاية، أسطورة، تاريخ، معمار، طبخ، موسيقى، تراث... إلخ للناشئة، من خلال الانفتاح على المؤسّسات التعليميّة كتابة وتنشيطاً ثقافيّاً من التعليم الأوّلي ما قبل المدرسي إلى التعليم الجامعي وفق سيرورة معرفيّة تحترم مبدأي التدرّج والتكامل في المعارف والمعلومات، كما تتأسّس على الكفايات المعرفيّة الضروريّة لتجديد بنيات العقل العربي، والتي تتّخذ من العقل والمنطق والتحليل والتركيب أهمّ مبادئها المعرفيّة.

وبما أنّ مفهوم الثقافة نفسه عرف تحوّلات كبيرة في عصر المعلوميّات، وبات يشمل العلوم والتكنولوجيا، فمن مسؤوليّة المثقفين العرب الانخراط في العصر الرقمي بحثاً وكتابة وتنظيراً، والمساهمة في النقاش العام الدائر اليوم في جزء كبير منه في العوالم الافتراضيّة والرقميّة، وهو ما بات يشكّل تهديداً وتحدّياً كبيراً، خاصّة إذا علمنا أنّ عدد المواقع الإلكترونيّة والمدوّنات الخاصّة بالمثقفين العرب مخجل للغاية، ناهيك عن جهل معظمهم بما يجري من تحوّلات قيميّة وأخلاقيّة ومعرفيّة في عالم الإنترنيت، حيث الفئة الأكثر استهلاكاً لما يبثّ عبر هذا الوسيط هي فئة الشباب والمراهقين الذين يعيشون بين أزمة الهويّات المغلقة والعودة إلى الماضي، وأزمة الاستلاب والاغتراب، الشيء الذي يقتضي الانفتاح على العصر الرقمي وملء الفراغ الذي تملؤه الملايين من المواقع الغربيّة في سياق غزو ثقافي مكشوف.

**الدور الإعلامي:** غير خفيّ، كما مرّ بنا سابقاً، الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام كونيّاً من الإخبار إلى صناعة الأذواق والرأي، ولهذا فالرهان على توظيف الإعلام من أجل تنزيل المشروع الثقافي العربي عمليّاً رهان شديد الأهميّة، على عاتق المثقفين العرب، الذين يُعتبر الإعلاميّون جزءاً منهم، كما يجب إعادة النظر في هذا الدور الذي لا يساير التحدّيات الثقافيّة المفروضة علينا، من خلال إصلاح إعلامي يشمل السمعي-البصري، والمكتوب والرقمي، على أساس تعريف المتلقي العربي بحجم التحدّيات، وتنشئته على القيم العربيّة الأصيلة كجزء من هويّته التي يجب صيانتها من الغزو الثقافي الغربي. المسألة التي تتطلّب العناية بالبرامج الثقافيّة في إعلامنا العربي بشكل كبير، عبر تنويع البرامج والسهر على احترافيتها ودعوة المثقفين من مختلف التجارب والحساسيّات والتوجّهات للتعليق وإبداء الرأي ورسم الآفاق الواعدة الحاملة للحلم واليوتوبيا في زمن عربي عزّ فيه الأمل والحلم، بحيث تصبح الثقافة شأناً عامّاً ويوميّاً للمتلقي العربي.

**من أجل كلّ ذلك يجب على المثقفين العرب:**

- تطوير المؤسّسات الثقافيّة، والعمل على دمقرطتها وتأهيلها مؤسّساتيّاً من خلال تكريس الحقّ الثقافي وإشاعته للجميع على قدم المساواة، عبر إصلاح اتّحاد الكتّاب ونقابات الصحفيين والإعلاميين والفنّانين والمبدعين عموماً، وتشجيعهم ماديّاً ومعنويّاً بالانفتاح الفعّال على مؤسّسات التنشئة الاجتماعيّة وعلى رأسها المدرسة والجامعة.

- سدّ الفجوة الرقميّة التي تفصلنا عن الغرب، كما تفصل أجيال الآباء عن الأبناء، لما للأجيال الحاليّة من خصوصيّات نفسيّة وثقافيّة واجتماعيّة.

- خلق مختبرات ومنتديات واتحادات عربيّة شاملة لكلّ مثقفي الأقطار العربيّة وفق رؤية استراتيجيّة تبتغي توحيد الجهود وتبادل الخبرات في مختلف مجالات الثقافة المتعدّدة من دور النشر إلى السينما والمسرح والتشكيل والنحت والموسيقى... إلخ.

- احترام التعدّديّة والتنوّع الثقافيين، وإشاعة قيم التسامح تجاه الاختلاف الثقافي، وابتكار مناهج واستراتيجيّات جديدة في تأهيل الثقافة العربيّة بمختلف مكوّناتها ومصادرها الاثنيّة، وإعداد الأجيال الحاليّة والقادمة للإبداع الفكري والفنّي والجمالي، دون الانغلاق والأحاديّة اللغويّة والثقافيّة.

- العمل على تأهيل الرأسمال اللّامادّي للشعوب العربيّة من خلال إحياء التراث وتأهيله وفق رؤية مستقبليّة تندرج في صناعات ثقافيّة حقيقيّة قادرة على خلق تنمية ثقافيّة واجتماعيّة، بالاستفادة من التجارب المتقدّمة ومن الآليّات التقانيّة والمعلوماتيّة[37].

## 5- تأثير الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الاجتماعي في المحتوى الثقافي العربي

### 5-1- تأثير الإعلام المرئي والمسموع في المحتوى الثقافي العربي

إذا كانت الثقافة حسب عبد الرحمن منيف هي الرصيد الروحي لحضارة من الحضارات وتراثها وطاقاتها على التجدّد والمتابعة والإبداع، والقدرة على التحدّي والاستمرار، فإنّ "القسم الأكبر من الإعلام المصدّر والمصمّم عبر شبكات الاتصال الحديثة موجّه وموظّف لخدمة مصالح سياسيّة واقتصاديّة للدول المصدّرة، وهذا يشكّل تهديداً مباشراً لمصالح الدول المستهلكة، وهي الطرف الضعيف في هذه العلاقة، كما من شأن هذا الإعلام، لاحقاً، تهديد الحضارة الإنسانيّة برمّتها، لأنّه يلغي التعدّد والتنوّع الموجود، والذي يفترض أن

37- انظر، علي، نبيل، الثقافة العربيّة وعصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص، 150

يبقى، وهو ما يعبّر عنه غنى الحضارات وتعدّدها وتفاعلها، ويصون الشخصيّة الوطنيّة التي من شأن وجودها واستمرارها المساهمة في اكتشاف ما تزخر به الحياة، وما تنطوي عليه الثقافات والتقاليد المحليّة"[38].

وبما أنّ الفجوة الثقافيّة والرقميّة والإعلاميّة التي تبعدنا عن الغرب تزداد اتّساعاً وخطورة، فإنّ الإعلام يلعب دوراً كبيراً في التحسيس بمخاطر الأزمة الثقافيّة، أو لنقل العجز الثقافي على شاكلة العجز الديموقراطي، ونشر الوعي بما يجب أن يكون، والمجتمعات العربيّة في ذلك يجب أن تعمل على تأهيل إعلامها داخليّاً وخارجيّاً، حتى يكون في حجم التحدّيات المفروضة على الثقافة العربيّة، خاصّة في ظلّ المنافسة الكبيرة التي تمثلها قنوات أجنبيّة تبثّ من الخارج باللغة العربيّة، وتشكّل غزواً حقيقيّاً للثقافة والإعلام العربيين. فحسب تقرير أعدّته (CNN) في سنة 2015، فقد أصبحت المنطقة العربيّة تستقبل قنوات دوليّة موجّهة وناطقة باللغة العربيّة وتستخدم سواتل عربيّة للوصول إلى المشاهد العربي في المنطقة العربيّة وإفريقيا وأوربّا، ومن بينها: قناة BBC Arabic وقناة فرانس24 وقناة DW الألمانيّة الناطقة بالعربيّة، وقناة RAI الناطقة بالعربيّة وقناة روسيا اليوم والقنوات التركيّة والكوريّة والصينيّة... وغيرها.

ولكي نتبيّن مدى تأثير هذه الأدوات الإعلاميّة الطاغية على عقول الجمهور المتلقي، وتحديد أفكاره وتصرّفاته اليوميّة، نذكر التجربة التي قام بها «فانس باكارد» عبر مراقبة الانطباع الذي يتركه عرض ومضات سريعة لعلب من المثلجات، خلال مشاهد متفرّقة لأحد الأفلام السينمائيّة، وبشكل هامشي دون أن يشعر المشاهدون بأنّهم قد انتبهوا للأمر، وكانت النتيجة أنّ مبيعات دار السينما أثناء العرض قد ازدادت بشكل ملحوظ؛ ممّا دفع به للاستنتاج أنّ «الدعاية الباطنيّة» تشكّل أسلوباً فعّالاً للإقناع الذي لا يشعر به المتلقي حتى يفكّر في مقاومته، وبما أنّ هذه الدراسة قد وردت في كتابه «المقنّعون المستورون» في عام 1957[39]، بحيث لم يكن لوسائل الإعلام والسينما الأهميّة والأثر الكبيران اللذان يحظيان بهما اليوم، خاصّة مع الطفرة التكنولوجيّة التي يعرفها العالم اليوم، وفي زمن هيمنة الفكر الأحادي، وتدهور مستويات المناعة الثقافيّة، التي كانت من تجلّيات الستينيّات والسبعينيّات، فإنّه ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين قد أصبح العقل الأداتي مدخلاً رئيساً لتنميط العقول واستيلاب الثقافات، لصالح هيمنة الثقافة الغربيّة الأمريكيّة، ممّا يجعل عصر الميديا هذا عصر الاستلاب بامتياز، ولنا أن نتخيّل الخطر الداهم الذي يتهدّد الشباب العربي الآن أكثر من أيّ وقت مضى، وواقع القيم الاستهلاكيّة الدخيلة على المجتمعات العربيّة خير دليل على ذلك.

38- منيف، عبد الرحمن، بين الثقافة والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص، 70-69

39- غلام علي عادل، ثقافة العري أو عري الثقافة، ترجمة عبد الرحمن العلوي، دار الهادي، بيروت، ط1، 2001، ص، 40-41، نقلاً عن، أحمد دعدوش، إشكاليّات الثقافة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص، 4

كلّ ذلك مرشّح للارتفاع والتضخّم، خاصّة أمام الجمود الذي باتت تعيشه الثقافة العربيّة لغة وفكراً وأدباً وفنّاً، وتراجع الإبداع نتيجة ضيق المخيّلة للأجيال الحاليّة، حيث أصبح التقليد والمحاكاة الفجّة أداة الشباب للانخراط في العصر، فمن تقليعة الحلاقة، إلى موجات الموسيقى والرقص، إلى ملابس الجينز الممزّق وانتشار ثقافة «الطاطواج» و«البوكلاج» في صفوف الجنسين، وليس أخيراً طرق التفكير والمواقف تجاه الهويّة والانتماء الذي بات يعيش انفجاراً لصالح الجديد والعصري والغريب، يمكن القول إنّ نماذج القدوة تحوّلت من النجاح المبني على الاقتدار والجدّ والاستحقاق إلى النجاح المبني على الشهرة والنجوميّة، في عصر حكم التفاهة بتعبير آلان دونو[40]، وهو حكم لم تكن لتشتدّ قوّته لولا الميديا ودورها في صناعة التفاهة. هذا، وبحكم الهيمنة الغربيّة، وخصوصاً الأمريكيّة على الميديا ومصادر المعلومات، وتحكّمها في البثّ الإعلامي الفضائي بمختلف مكوّناته، فإنّنا بتنا نعيش مرحلة صناعة العقول والأذواق حسب الطلب وحسب المقاس الأمريكي، نظراً لما لتأثير الإعلام في هذه الصناعة، وهو التأثير الذي يتمثل في وصف وزير الخارجيّة الأمريكي الأسبق "جورج شولتز" لتقنية البثّ المباشر "بأنّها أنجع من أسلحة نوويّة عديدة لغزو الكتلة الشرقيّة، وإنّ شعوب أوربّا الشرقيّة ثارت على الشيوعيّة؛ لأنّها تمكّنت من التقاط برامج التلفزيون الغربي والأمريكي"[41].

تأسيساً على هذا الطرح الإشكالي، والذي يشكّل جوهر التحدّيات الإعلاميّة المفروضة على الوطن العربي، فإنّ التأسيس للرؤية الاستراتيجيّة العربيّة للثقافة لن يكتمل إلّا بأخذ الإعلام الثقافي بعين الاعتبار، خاصّة للدور الكبير والخطير في الآن نفسه الذي يلعبه على مستوى التثقيف والتربية والتوجيه وصناعة الرأي والأذواق والاتّجاهات، فالبرامج الثقافيّة للمثال لا الحصر وباقي البرامج الإعلاميّة السمعيّة والمرئية تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف والمرامي، ومن بينها: تنمية القيم الإنسانيّة والحضاريّة للجمهور، تعريف الجمهور بالقضايا الثقافيّة، الانفتاح على الثقافات العالميّة، الاطّلاع على النشاطات الثقافيّة المهمّة، تعزيز الانتماء والهويّة الثقافيّة، تنمية الحسّ الجمالي والفنّي لدى الجمهور، توعية الجمهور وتطوير قدراته ومعارفه بحقوق الإنسان والعدالة والمساواة، تقريب النخب من العموم، نقد المنتوج الفكري والثقافي بشكل عام.

لكن بالعودة إلى واقع الإعلام العربي السمعي البصري اليوم، ومن خلال بسط عدد من القنوات الفضائيّة والتلفزيّة العربيّة والإذاعات الأرضيّة للتشخيص، يتّضح أنّ البرامج الثقافيّة تتوزّع عموماً على عدد من الموضوعات، وهي حسب الحيز الزمني ووقت البث للأهميّة كالتالي: الموضوعات الفنيّة الغنائيّة والموسيقيّة، والرقص (خاصّة في برامج الفيديو كليب في الفضائيّات) التي تغلب على البرمجة الثقافيّة في

40- Alain Deneault, La médiocratie, éd. Lux Québec, 2015.

41- الثقافة العربيّة في ظلّ التحدّيات المعاصرة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، يوليو 2001، ص، 55، نقلاً عن: أحمد دعدوش، إشكاليّات الثقافة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص، 4

كلّ وسائل الإعلام السمعي والسمعي البصري، الموضوعات الاجتماعيّة كالصحّة والعلاقات الأسريّة، الموضوعات الثقافيّة العامّة، الموضوعات الفنيّة كالسينما والمسرح، الموضوعات الأدبيّة، الموضوعات الفكريّة، الموضوعات الوثائقيّة، الموضوعات التراثيّة والتاريخيّة، مع تسجيل حضور باهت جدّاً لقضايا اللغة وإكراهات وتحدّيات اللغة العربيّة في السوق اللغويّة في العالم، وقضايا التراث المادّي واللّامادّي، من خلال اختزال الثقافة في الجانب الترفيهي، وفق تعليب نمطي للثقافة على شاكلة برامج الفكاهة، السهرات الغنائيّة، ترتيب النجوم «توب ستار»، الذي لا ينفصل عن التأسيس لثقافة التلصّص واختراق الخصوصيّات الفرديّة من خلال برامج النبش في الحياة الخاصّة للمشاهير[42].

ضمن هذا الأفق الضيّق نفسه من الاختزال والابتسار، يخصّص عدد كبير من القنوات الفضائيّة في الغناء وليس الطرب، لغياب مكوّنات الطرب الحقيقي من كلمات شعر موزون، وألحان مدروسة ومبدعة، وتوزيع ينهل من مقامات الموسيقى العربيّة الأصيلة، حيث تجاوز عددها 124 قناة، كما انفتحت قنوات فضائيّة أخرى "متنوّعة" بشكل هستيري غير مسبوق على برامج تشجيع مواهب الغناء "ستار أكاديمي"، "دوفايس"، "دوفايس كيدس"، "أرب آيدل"... إلخ، مع اختيار موسم المنافسات الذي يصادف الامتحانات الإشهاديّة المدرسيّة والجامعيّة، في فصل للثقافة عن جوانبها التربويّة والبيداغوجيّة، وفي تقزيم وظيفة الإعلام والاتصال الفكريّة في التوجيه الإيجابي وصناعة الذوق العربي الأصيل من خلال ربط الفنون التراثيّة والإبداع العربي الأصيل في الطرب والموسيقى واللحن، وفي ذلك تهميش لباقي مكوّنات الثقافة العربيّة كما نصّت عليها الخطّة الشاملة للثقافة العربيّة، باعتبارها وثيقة مرجعيّة للنهوض بالسياسة الثقافيّة عربيّاً، وخاصّة أنّ "العناصر الداخليّة لمنظومة الثقافة تشمل بجانب نظام القيم والمعتقدات، الفكر الثقافي واللغة والتربية والإعلام والإبداع، وقد اهتدينا في تحديد هذه العناصر بما ورد في الخطّة الشاملة للثقافة العربيّة التي أعدّتها المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، والتي نظرت إلى الثقافة بوصفها تراثاً قوميّاً وإبداعاً وتعبيراً، وأكّدت على علاقة الثقافة بالفئات الاجتماعيّة وتكاملها مع منظومات التربية والاتصال والإعلام، علاوة على كونها تراثاً إنسانيّاً"[43]، فمعظم الحيز الزمني المخصّص للجانب الثقافي الترفيهي يطغى على الغلاف الزمني للبث الفضائي الذي يوزّع بين المسلسلات المدبلجة بلغة ركيكة بعيدة كلّ البعد عن العربيّة الفصحى بجمال صوتها وعمق دلالتها، والبرامج الغنائيّة التي ترتكز تقنيّاً وفنيّاً على الإيهام والتسليع من خلال تقنية الفيديو كليب بكلّ ما يرتبط بتسليع جسد المرأة وتسويقها الفج، ممّا يجعل الشباب العربي كائناً افتراضيّاً يسبح في دائرة الوهم والخيال مفصولاً عن واقعه الثقافي والاجتماعي.

42- أنظر، الربيعي، محمّد عبيد، الدور الثقافي للقنوات الفضائيّة، المضامين والأشكال والتلقي، مرجع سبق ذكره. ص، 16-17

43- علي، نبيل، الثقافة العربيّة وعصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص، 148

إنّ هيمنة البرامج الترفيهيّة في إعلامنا العربي ليست محض مصادفة، بقدر ما هي سياسة ثقافيّة تعتمدها مؤسّسات الإعلام بضغط من رؤوس الأموال والمستشهرين (أصحاب الإشهار)، للترويج لثقافة الترفيه والاستهلاك، بما هي ثقافة التفاهة بتعبير السوسيولوجي الكندي آلان دونو، وفي هذا الاتجاه يؤكّد الباحث الأمريكي هربرت شيلر: "أنّ البرامج الترفيهيّة هي في الواقع أشكال تربويّة... وأشكال توعية إيديولوجيّة"، ويؤيّده ميلفين ديفلير في قوله: «يمكن رؤية الاعتماد القوي لوسائل الإعلام على النظام الترفيهي بسهولة أكثر في تعديل القيم والقواعد السلوكيّة». ويقول المفكّر الأمريكي ناعوم تشومسكي: «إنّ الولايات المتّحدة ممثلة في شركاتها الكبرى متعدّدة الجنسيّات تسيطر على العالم وتُسيِّره كيفما تشاء، وتخطّط مستقبله وفقاً لأهوائها دون اعتراض يُذكر»[44].

استخلاصاً، يمكن القول إنّ مختلف وسائل الإعلام العربيّة، التي تعتبر في العمق نتيجة السلطويّة والعجز الديموقراطي هي الوسائل التي تعتمدها الأنظمة ورؤوس الأموال في صناعة الجهل والتنميط، فالقنوات التلفزيّة المملوكة للدولة تعاني من عسر في إنتاج برامج ثقافيّة وفكريّة جادّة، كما تفتقد إلى القدرة على تقديم إعلام تنويري يبني العقول والمعرفة، لطالما كانت الدول بالمنطقة العربيّة تعاني من حساسيّة مفرطة تجاه المعرفة والعلم والثقافة، ولذلك فهي منشغلة بتمجيد الرئيس والحاكم ومن يحيطه به، تمجيداً لا ينفصل عن منحه القداسة التي لا تنفصل عن توظيف الديني والإيديولوجي توظيفاً يبتغي صناعة الطاغية في مقابل صناعة العبد المملوك، أمّا الفضائيّات والقنوات المملوكة لرجال الأعمال والمستثمرين في الميديا، فهدفها هو صناعة المستهلك الوفي لمختلف المنتوجات، والذي يصبح مهووساً بالموضة وجديد الأسواق، دون التفكير في المنطق التخريبي للسوق، وإذا استثنينا بعض النماذج القليلة من الفضائيّات سواء المملوكة للخواصّ أو لبعض الدول العربيّة، والتي تقدّم منتوجاً ثقافيّاً وفكريّاً وإعلاميّاً محترماً، فإنّ الغالبيّة العظمى في حاجة ملحّة لإعادة النظر في خطّها الإعلامي، لأنّ المشاهد/ المستهلك الغبي والعبد المملوك لا يبنيان مجتمعات ودولاً، بقدر ما يهيّئان شروط الزوال والانهيار مهما طال الزمن.

«إنّ الشباب العربي اليوم -بصرف النظر عن المستوى الثقافي الذي وصل إليه- ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصاديّة والتنمويّة في الكثير من الدول العربيّة، أو على الأقلّ لعدم إحرازها للتقدّم المطلوب لمواكبة تحدّيات العصر، وتفاقم البطالة، بات يعاني من مشاعر الإحباط واليأس من الحملات الأجنبيّة -التي غالباً ما تجد لها أصداءً داخليّة- والتي تتزامن مع الجمود الاجتماعي، والتراجع في الحضور السياسي والثقافي على الساحة الدوليّة، الأمر الذي أدّى بطبيعة الحال إلى ضياع الهويّة الثقافيّة لهذه الفئات الشابّة، وتصاعد مشاعر السخط على عموم الأوضاع المعيشيّة والاجتماعيّة السائدة، وممّا يزيد الأمر سوءاً ارتفاع

44- دعدوش، أحمد، آليّات الثقافة في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص، 15

وتيرة التوتر بين الداعين إلى ضرورة الإصلاح والتطوير، وبين المناهضين لهذه الحركة بدعوى الحفاظ على الأصالة وقدسيّة التراث»[45]. وبغضّ النظر عن نجاح عدد يسير من البرامج والقنوات الفضائيّة ذات الارتباط بالبُعد الثقافي، فإنّ الملاحظة التي يجدر بنا تسجيلها في سياق تشخيص واقع هذه البرامج على قلتها، هي تهميشها المقصود بسبب سيطرة رؤوس الأموال المرتبطة بالإشهار على معظم هذه القنوات والفضائيّات، وهو ما يجعلها تختزل المتلقي العربي إلى مجرّد مستهلك يبحث عن الفرجة والتسلية، خاصّة في ظلّ ارتفاع مستويات الأميّة بشتّى أنواعها، والعزوف المهول عن القراءة.

وإذا كانت الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلاميّة ورقيّة مقروءة توطّد العلاقة مع فعل القراءة كطقس يومي رغم تنميطها للقارئ على المضامين المختصرة والسطحيّة بالمقارنة مع الكتاب، فإنّ الإعلام السمعي البصري، وخصوصاً التلفزيون ومن بعده الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي، أصبح شريكاً في صناعة التفاهة والجهل في المنطقة العربيّة، نظراً لطبيعة المحتويات التي يقدّمها، بشكل يجعل ولوجنا مجتمعات المعرفة ضرباً من المستحيل، فرغم أنّ الإعلام بمنابره المختلفة -حسب الإعلاميّة المغربيّة فاطمة الإفريقي- يُعتبر منافساً شرساً للكتاب ومؤثراً سلبيّاً على عادات القراءة، فـ«قد نجحت مجتمعات العلم والمعرفة في تحويل العلاقة التنافسيّة بين الكتاب والإعلام إلى علاقة تكامليّة يتبادل فيها الطرفان خدمات التواصل والتأثير على المتلقي والمجتمع، ويؤدّيان معاً وظيفة التثقيف والتنوير والإمتاع، بل نجحت في تسخير وسائل الإعلام المختلفة لخدمة الكتاب والثقافة والتحفيز على القراءة، وذلك عبر تسليط الضوء والإشعاع الإعلامي على جديد النشر والكتب، وعبر الاحتفاء بنخب الثقافة والإبداع، وعبر صناعة نجوم في الفكر والأدب والفلسفة والتاريخ، صاروا يتصدّرون أغلفة المجلّات الشهيرة والصفحات الأولى للجرائد، ويؤثثون برامج «التوك شو» الجماهيريّة، يحلّلون قضايا الشأن العام، ويساهمون في النقاش العمومي، ويجادلون في الفكر والدين والفنّ والسياسة، ويتحدّثون عن إصداراتهم وكتبهم عبر حوارات شيقة وعميقة، تغري المتلقي وتحرّضه على الفعل الثقافي، وتثير فضوله من أجل المزيد من الاطّلاع والنهل من الكتب ومصادر المعرفة العميقة، بل وترسّخ في ذهنه تمثلات إيجابيّة عن الكُتَّاب والمثقفين»[46].

**من أجل ذلك**، وضمن سياق الاستراتيجيّة الثقافيّة العربيّة «العشريّة»، نوصي بضرورة تأسيس مرصد عربي للإعلام الثقافي السمعي البصري، يشتغل ضمن دواليب المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، على شاكلة المجالس العليا للسمعي البصري، باعتباره هيئة تابعة للمنظّمة، مهمّتها تتبّع ورصد المحتوى الإعلامي الثقافي العربي، وإصدار تقرير سنوي بشأنه.

45- نفسه

46- الإفريقي، فاطمة، القراءة والإعلام، أشغال الندوة الوطنيّة حول القراءة والكتاب في المغرب، 24-23 ماي 2015، الشبكة الوطنيّة للقراءة بالمغرب، المكتبة الجامعيّة، محمّد السقاط، الدار البيضاء، 2015، ص، 10

على أن يتشكّل هذا المرصد من ممثلين عن الهيئات العليا للسمعي البصري العربيّة، التي يجب أن تستعين بخبراء وباحثين في المجالات ذات الصلة، وتصدر في سياق برنامج مفصّل يعمل على تنزيل الرؤية الاستراتيجيّة الثقافيّة العربيّة ميدانيّاً تقارير سنويّة تخضع بدورها للتقييم الدوري، في تنسيق مع كافة وسائل الإعلام المكتوبة والمواقع الإلكترونيّة الإخباريّة والثقافيّة، وخاصّة أنّ عدداً كبيراً من الإذاعات والفضائيّات يعمل بتأثير وضغط من المستشهرين (أصحاب الإشهار) على تمييع الذوق العربي الأصيل للمتلقي العربي، ويختزله في مجرّد مستهلك لعدد من المنتوجات، وعلى رأسها المنتوج الثقافي، وقد تمّ تعليبه وتسليعه بفصله عن جذوره التاريخيّة والهويّاتيّة الدينيّة والقوميّة، ويجعله من ثمّ معرضاً لكلّ أشكال الاغتراب والاستلاب.

أمّا على مستوى الإذاعات والفضائيّات وقنوات السمعي البصري، فالضرورة باتت تقتضي:

- خلق مرصد عربي لوكالات الأنباء والبثّ الفضائي، بحيث تشتغل وفق رؤية استراتيجيّة واحدة وموحّدة، خاصّة على مستوى الوصول إلى الخبر والمعلومة، وتوظيفهما إلى جانب مكوّنات الثقافة العربيّة المتعدّدة في صناعة ثقافيّة قادرة على مواجهة التحدّيات وكسب الرهان.

- إجراء بحوث ودراسات لتقييم البرامج الثقافيّة، من خلال اعتماد بحوث تحليل المضمون، والبحوث المسحيّة، واستشارة الخبراء والمختصّين، وتقييم رسائل الجمهور، والتركيز على الإبداع في برامج تراعي الخصوصيّات الثقافيّة والفكريّة، وتتفادى التقليد والاستنساخ الفج، وهو ما يتطلّب اكتشاف المواهب الثقافيّة وتشجيع إبداع الشباب في شتّى المجالات وعدم الاقتصار على الجانب الترفيهي في الغناء والموسيقى.

- اعتماد التخطيط والاستشراف لعلاقة المتلقي العربي بالبرمجة الثقافيّة من خلال الاستبيانات والروائز واللقاءات التفاعليّة مع المتلقي، واستخدام إيقاع أسرع يواكب العصر في تقديم البرامج الثقافيّة واستخدام تقنيات بصريّة تكنولوجيّة حديثة كوسيلة مساعدة، واختيار مقدّمين أكفاء من ناحية الثقافة وتشجيع التكوين المستمر والدورات التكوينيّة عربيّاً ودوليّاً.

- رفع الوصاية عن بعض الأفكار الثقافيّة وإعطاء حريّة تعبير أكبر وجرأة أوسع للنقاش وطرح الأفكار، والاستفادة من البرامج الثقافيّة الأجنبيّة وتقديم برامج ثقافيّة عربيّة المضمون باللغات الحيّة من أجل إبراز الثقافة العربيّة للعالم، بكلّ ما يقتضي ذلك من رفع ميزانيّات البرامج الثقافيّة[47].

47- الربيعي، محمّد عبيد، الدور الثقافي للقنوات الفضائيّة، المضامين والأشكال والتلقي، أطروحة لنيل الماجستير في الإعلام والاتصال، كليّة الآدب والتربية، قسم الإعلام والاتصال، الأكاديميّة العربيّة المفتوحة في الدانمارك، 2009. ص، 17، بتصرّف. تمّ الاطلاع عليها على الموقع دجلة أنفو:

دراسة-ماجستير-التلفزيون › 2014/03 › uploads › wp-content › djelfa.info

تمّ التصفح يوم 2019/06/12

### 2-5- تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على المحتوى الثقافي العربي

شكّلت شبكات التواصل الاجتماعي، منذ مطلع الألفيّة الثالثة، أحد أهمّ الوسائط الاجتماعيّة للتواصل ذات الاستقطاب الجماهيري المفتوح، وباتت صناعة القرارات السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، وحتى الاقتصاديّة، تعتمد بشكل كبير على ما يروّج عبر هذه الشبكات، لتتحوّل بالتالي من مجرّد وسيط تواصلي افتراضي إلى شبكات معقدة بامتياز، عملت على محو الفواصل والحواجز بين الدول والشعوب بشكل غير مسبوق، ممّا جعلها بحقّ إحدى آليّات تكريس العولمة التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة، خاصّة بعد أن انتقلت هذه الشبكات إلى وسيط للإخبار وتداول المعلومة، ممّا جعل الإعلام ينتقل من البُعد المؤسّسي إلى البُعد الشعبي والجماهيري، وتحوّل من ثمّ كلّ مبحر افتراضي في الشبكة العنكبوتيّة إلى صحفي وإعلامي يشارك بشكل أو بآخر في الصناعة الإعلاميّة نقداً وتحليلاً، إنتاجاً للمعلومة واستهلاكاً لها في الآن نفسه، بعد أن تحوّلت هذه الشبكات بدورها إلى وسائط لنشر المعلومة وتداولها.

في السياق نفسه بدت صناعة الرأي مرتبطة بشكل كبير بهذه الشبكات التي وجدت في تعطّش الشباب، وكافة الفئات المحرومة في العالم العربي من التعبير والمشاركة السياسيّة والاجتماعيّة، للديموقراطيّة وحقوق الإنسان، بشكل أصبحت معه هذه الوسائط مؤسّسات افتراضيّة انصهرت فيها كافة السلط المؤسّسة للاجتماع والعمران البشريين. وهكذا بتنا نشهد انتقادات لأحكام قضائيّة، ورفض أخرى، ومطالبات بفتح تحقيقات قضائيّة، ونقد مراسيم ونصوص تشريعيّة، وانتقاد السلطويّة والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، ممّا جعل هذه الشبكات تتحوّل إلى منصّات لتوجيه النقد والاحتجاج إلى مختلف السلط: القضائيّة، والتشريعيّة، والتنفيذيّة...، وهو ما يمكن أن نستدلّ عليه بما يروّج على صفحات الفيسبوك والتويتر، أو عبر الواتساب كناقل للمعلومة صورة وصوتاً، بشكل يجعلنا نشهد ميلاد سلطة تفكيكيّة تعتمد الهدم والبناء، للثقافة، والفنّ، والسياسة، والدين... ولكافة مجالات الحياة اليوميّة.

إنّ استيعاب سلطة شبكات التواصل الاجتماعي لا ينفصل حتماً في المنطقة العربيّة عن استحضار فورة الاحتجاج العربي، وكيف خرجت الجماهير الشعبيّة في مختلف الثورات من جوف هذه الشبكات التي جعلت الفواصل بين الافتراضي والواقعي مجرّد خيط رفيع نسج من إرادة الشعوب ومستوى وعي الجماهير درجة سمكه ومتانته. ذلك أنّ التحوّلات الاجتماعيّة والسياسيّة الراهنة والمقبلة باتت تتشكّل عبر الفيسبوك والتويتر وإنستغرام... إلخ، وبات السلوك الاحتجاجي نتاج وثمرة هذا العقل الأداتي بتعبير هابرماس، والذي لا يخلو من انحراف وغلوّ وتطرّف.

تقودنا دراسة المحتوى الثقافي لشبكات التواصل الاجتماعي هاته نحو تحليل مضمون خطابها الذي يمكن اعتباره انزياحاً عن البرادايم الثقافي المقبول مجتمعيّاً، فإذا كانت هذه الشبكات إحدى الوسائل النافذة فيما يُسمّى بالإعلام الجديد، فإنّ هذا الخطاب ينبئ عن المستوى القريب قبل البعيد بمخاطر ثقافيّة تشمل انهيار القيم والأخلاق العربيّة الأصيلة التي باتت تهدّد الشباب العربي الذي وجد نفسه مهدّداً، إمّا بالانزلاق في أزمة الهويّات القاتلة بتعبير أمين معلوف، أو الاستلاب الثقافي بتعبير ماركس، ذلك أنّ معظم الشباب العربي، ونظراً لغياب المعنى والأجوبة عن الأسئلة التي يطرحها والتي لم يجد صدى لها في الإعلام السمعي البصري، وفي صحافته المكتوبة بسبب الجمود الذي أصابها نتيجة اختزال وتهميش المكوّن الثقافي في مختلف تعبيراته الأنثروبولوجيّة، ونتيجة غياب مناخ الحريّة والتعدّديّة الثقافيّة والتنوّع الذي افتقد بسبب غياب دمقرطة إعلامه الذي بات خادماً للسلطة السياسيّة ولرؤوس الأموال، ونظراً للغزو الثقافي الغربي عبر الوسيط الرقمي الذي شمل كلّ شبكات التواصل الاجتماعي، فإنّ المحتوى الثقافي لهذه الشبكات بات يهدّد شبابنا العربي بالتنميط الثقافي في ظلّ العولمة الثقافيّة التي "كان لها الفعل الأبرز في تكوين المواطن الافتراضي، بما هي عولمة ثقافيّة استهلاكيّة وإشهاريّة وإعلاميّة بلغت مرحلة الحريّة الكاملة في نقل الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، لقد أصبح ملايين من البشر موحّدين تلفزيونيّاً وتلفونيّاً وسينمائيّاً وإنترنيتيّاً، يتابعون الأحداث العالميّة في الوقت عينه (مباريات كأس العالم، الدورات الأولمبيّة، الحروب، الثورات، المهرجانات...)، وهذا يعني انتقال وعي الفرد من المحلّي إلى المجال العالمي، وإبراز الهويّة والمواطنة العالميّة التي ستحلّ محلّ الولاءات والانتماءات الوطنيّة"[48]، ونتيجة لهذا الغزو الثقافي المعولم، ونتيجة الإخفاق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يعيشه الشباب العربي، تحوّلت جدران شبكات التواصل الاجتماعي إلى ساحات تعكس الهويّة الصراعيّة لأجيال عربيّة تعيش التهميش والقهر الاجتماعيين، في غياب مناعة ثقافيّة عربيّة أصيلة، وهو ما نستشفّه من خلال تحليل مضمون صفحات شبكات التواصل الاجتماعي.

في دراسة ميدانيّة للباحث المغربي خالد لمسيح حول الخطاب الثقافي لشبكات التواصل الاجتماعي، توصّل إلى أنّه لا يمكن أن نفصل بين الواقع الاجتماعي لمرتادي هذه الشبكات ومرجعيّاتهم الثقافيّة التي تتبلور وتنعكس بشكل كبير في الافتراضي، والتي تجد في خطاب الكراهية والعنصريّة أحد تجلّياتها، موضحاً أنّ "التقدّم الذي شهدته شبكات التواصل الاجتماعي، وما أصبحت تتيحه لروّادها من إمكانيّات هائلة من طرق التواصل وكيفيّات التفاعل والتخاطب الذي انعكس على بنية العلاقات الاجتماعيّة بين الناس وعلى

48- منصوري، نديم، سوسيولوجيا الإنترنيت، ط 1، منتدى المعارف، بيروت، 2014، ص، 82

طبيعة المحتوى والخطابات (...)، وفي ظلّ مناخ عالمي تطبعه صراعات الدول حول المصالح والنفوذ، إلى جانب وجود صراعات وطنيّة وإقليميّة مذهبيّة وطائفيّة ودينيّة وعرقيّة، ممّا يثير الكثير من المخاطر"[49].

أمّا على مستوى تدنّي مستوى اللغة العربيّة في الوسائط الرقميّة الاجتماعيّة، فيمكن القول إنّ شبكات التواصل الاجتماعي، وبغضّ النظر عن إيجابيّاتها الكثيرة كما أسلفنا، تحمل في طيّاتها تهديداً خطيراً لهويّتنا الثقافيّة واللغويّة، ممّا يحتمّ علينا التفكير جديّاً من داخل الرؤية الاستراتيجيّة للثقافة العربيّة في مواكبة التطوّرات المعلوماتيّة في ارتباطها بالأمن اللغوي والهويّة العربيّة، التي تحتمّ علينا أخذ شبكات التواصل الاجتماعي بعين الاعتبار، خاصّة من خلال الوقوف عن كثب على مضامين ومحتويات هذه الشبكات، وعلى التوظيف المخلّ للغة العربيّة، التي أصبحت تتّخذ عدّة أشكال كتابيّة ضدّاً على الحرف العربي، وهي أشكال تتكوّن من رموز وعلامات وأيقونات تعبيريّة، تربط بين اللغة الفرنسيّة والعربيّة والإنجليزيّة، في تعدّد لغوي هجين، كما توظّف الحرف اللاتيني في كتابة العربيّة، خاصّة في صفوف الشباب من الجنسين، "وهكذا أصبحنا نسمع بمصطلحات مثل: "العرنسيّة" أو "الفرانكو أراب"، و"العربنيزيّة" أو "الأنجلوعربيّة". والنتيجة أنّ الهويّة اللغويّة العربيّة باتت مهدّدة بشكل صريح، وبات معها انتشار اللغة العربيّة الصحيحة على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي أمراً صعباً للغاية مع وجود هذا الوضع اللغوي الجديد واستحواذه على مختلف مجالات التواصل بهذه الشبكات، في مقابل إفساح المجال للترويج للغات أجنبيّة أخرى، مثل: الإنجليزيّة والفرنسيّة..."[50]. ممّا يقودنا نحو ضرورة تجديد اللغة العربيّة وتكييفها مع مستجدّات المعلوميّات، وهو ما يمكن أن تفيدنا به البرمجة اللغويّة، التي قطعت أشواطاً كبيرة في مجتمعات المعرفة.

أمّا على مستوى القيم المؤسّسة للعلاقة بين الجنسين باعتبارها علاقة بانية لمفاهيم المودّة والمحبّة والإخلاص والالتزام التي تزخر بها الثقافة العربيّة الأصيلة، والتي تستمدّها من الإسلام كرسالة في الحبّ والجمال في أبعادهما الروحيّة، فإنّ شبكات التواصل الاجتماعي، والمواقع الاجتماعيّة العاطفيّة والإيروتيكيّة والجنسيّة، باتت تحمل في عمقها جيلاً جديداً من القيم والمعايير المؤسّسة لثقافة استهلاكيّة تفصل الجسد عن الروح، وتفصل الجنس عن الأخلاق، وتفصل اللذة عن السعادة، مكوّنة بذلك أجيالاً من الشباب، حيث تسويق الجسد استراتيجيّة عابرة للحدود والجنسيّات والثقافات، وهو تسويق يبتغي اللذة وتحصيل الإعجاب الذي افتقده الجسد العربي في ظلّ ثقافة جامدة بقيت بعيدة عن تطوّرات وتحوّلات العصر التكنولوجي، بما هي ثقافة عادت وما تزال تعادي التربية الجنسيّة التي أصبحت ضرورة ملحّة في عصرنا الحالي، عبر المدرسة

49- لمسيح، خالد، **شبكات التواصل الاجتماعي وتكريس خطاب الكراهية**، دراسة لتواصل روّاد شبكات التواصل الاجتماعي، ضمن كتاب جماعي، شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام في العالم العربي، تنسيق وتقديم، عياد أبلال، ط 1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص، 9. بتصرف.

50- مالك، حسن، شبكات التواصل الاجتماعي وأزمة الهويّة اللغويّة بالعالم العربي، ضمن كتاب جماعي، شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العالم في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص، 48

وباقي مؤسّسات التنشئة الاجتماعيّة، وبفضل الإعلام نفسه، حتى يكتسب النشء مناعة ثقافيّة وروحيّة تقيه الوقوع في خطر الاستلاب والتشيّؤ الجسدي الذي تنادي به الثقافة الغربيّة، وهو ما تشهد عليه تقنيات اللايف والصور المعروضة في صفحات التويتر والفيسبوك، وخدمة تبادل الصور والفيديوهات الخاصّة بواتساب، والتي تثير يوميّاً مشاكل ومنازعات قضائيّة وجنائيّة في عدد من الأقطار العربيّة، ناهيك عن مشاكل وتصدّعات أسريّة وعائليّة، وعلى رأسها مشاكل الطلاق والانفصال الأسري.

وكلّما اشتد التحجّر الثقافي والجمود الديني، اشتدّ الكبت الجنسي، الذي يقود بدوره إلى اعتبار كلّ الجسد الأنثوي عورة، تشكّل بالنهاية سوقاً للمضاربات، باعتباره في ملك "واضع اليد"، بمعنى كلّ من استطاع حيازته سواء بالطرق القانونيّة، كالزواج، أو بالاختطاف والاغتصاب، وهكذا...، وموضوعاً للمساومات والابتزاز، خاصّة في حالة فشل الرجل في الوصول إلى تحقيق المتعة المنشودة، حيث ينتقل الجسد/ العسل إلى الجسد/ السم. وهو ما باتت تمثل صفحات التواصل الاجتماعي الافتراضيّة مسرحاً له، خاصّة في ظلّ ارتفاع عمليّات قرصنة الصفحات واختراق الحسابات الشخصيّة، وخلق صفحات وهميّة بصور نساء يتمّ التشهير بهنّ من خلال صور إمّا شخصيّة حقيقيّة تمّت قرصنتها من حساباتهنّ الشخصيّة الخاصّة، أو من خلال عمليّات الفوتوشوب والمونتاج. لقد تحوّل الجسد في ظلّ الرقمنة إلى آليّة من آليّات الانتقام بين الأزواج في حالة الطلاق، "حيث بات يلجأ الكثير من الأزواج إلى وسائل التواصل الاجتماعي لنشر فضائح الشريك والتشهير به كنوع من الانتقام والتشفّي والتي يطلق عليها "الانتقام الإلكتروني"، ضاربين بكلّ المعايير والقيم الأخلاقيّة والدينيّة عرض الحائط"[51].

فعلى مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، و«إذا أخذنا مثلاً: الفيسبوك الجنسي (The Facebook of Sex)، فإنّنا نكتشف أنّه يسمح بالتقاء ما يفوق خمسمئة ألف مشترك من الأصدقاء الراغبين في إقامة علاقة جنسيّة سايبريّة، وهناك قد يتمّ مصادفة أصدقاء حقيقيين في الحياة الواقعيّة، إلّا أنّ التخفّي وراء الأسماء والصور المستعارة قد لا يؤدّي إلى حدوث ذلك، إلّا أنّ الأصدقاء الفيسبوكيين الجنسيين قد يتحوّلون إلى أصدقاء حقيقيين يمارسون الجنس خارج إطار الإنترنيت، إلّا أنّ هذا الأخير قد فتح المجال واسعاً لفرص الالتقاء بالراغبين بممارسة الجنس بدلاً من التحرّش غير المجدي في الكثير من الحالات الواقعيّة. يؤمّن الإنترنيت من خلال هذا الموقع والكثير غيره مساحة لقاء لمن توافقوا على الرغبة الجنسيّة بأشكالها كافة السايبريّة والواقعيّة»[52]، وهو ما يحتمّ علينا التفكير جديّاً في تجديد الثقافة العربيّة التي لا يمكن فصلها عن الثقافة الجنسيّة وخطاب الجسد التي أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي المتعدّدة والإنترنيت عموماً إحدى

51- عوض، سارة، "التشهير الإلكتروني بالشريك وسيلة رخيصة للانتقام"، جريدة العرب الدوليّة، العدد، 2016/01/08، ص، 21

52- منصوري، نديم، سوسيولوجيا الإنترنيت، مرجع سبق ذكره، ص، 128

آليّات تسويقها بدون حدود ولا قيود أخلاقيّة وقيميّة، سواء عبر الخطاب المكتوب أو المصوّر في زمن باتت فيها الصورة أخطر سلاح لتهديم الهويّات وتنميط العقول.

عموماً، «لقد بات الإنترنيت يقدّم خدماته الجنسيّة بطريقة لم يشهد لها مثيل في تاريخ أقدم مهنة في التاريخ، حيث أصبح الجنس الافتراضي موجوداً بكثرة عبر الأفلام الإباحيّة والخدمات الجنسيّة التي تسمح للمراهقين والشباب الدخول إلى عالمه والتواصل معه بأسلوب مثير يؤثر في النظام القيمي والأخلاقي التي تجهد مؤسّسات التنشئة الأخرى المحافظة عليه. تأتي هذه المواقع التي يتجاوز عددها ملايين المواقع لتؤسّس لنفسها حيّزاً أساسيّاً في حياة المراهقين ومصدراً للمتعة واللذة من دون إمكانيّة ضبطها ورصدها من قبل الأهل والمربيّن»[53].

**من أجل كلّ ذلك يجب:**

- إدماج مادّة دراسة حول شبكات التواصل الاجتماعي، وثقافة الإنترنيت في المقرّرات والمناهج المدرسيّة.

- إدماج التربية الجنسيّة والتربية على القيم في المقرّرات الدراسيّة.

- إنتاج برامج ثقافيّة في إعلامنا العربي السمعي والبصري بشتّى أشكاله للتحسيس بمخاطر الإنترنيت وتوعية المواطنين بأهميّة وحرمة الحياة الخاصّة للناس.

- إدماج مادّة خاصّة بالتربية على المواطنة، والمواطنة الرقميّة.

- تخصيص برامج ثقافيّة حقوقيّة وقانونيّة لمعالجة الجرائم الإلكترونيّة ومن بينها التحرّش الجنسي الرقمي.

53- نفسه، ص، 126

## خاتمة:

يُعتبر الوعي المتزايد بأهميّة الثقافة في الدفاع عن الهويّة العربيّة تجاه نزوعات التنميط والتعليب التي تسعى إليهما الثقافة الغربيّة ذات التوجّه الأمريكي الحاد والمعولم، وقدرتها على المساهمة في الفكر الكوني، وفي حماية الإنسانيّة وصيانة مكتسباتها الروحيّة، مدخلاً مهمّاً للقيام بعدد من الإصلاحات والمبادرات الجادّة في سياق بلورة رؤية استراتيجيّة عشريّة للثقافة العربيّة تأخذ على عاتقها تأهيل المنطقة العربيّة على كافة الأصعدة، خاصّة في زمن باتت الكيانات الثقافيّة والاقتصاديّة الصغيرة والضعيفة في مهبّ رياح العولمة العاتية، وهو ما ينبئ بمزيد من المخاطر والتحدّيات التي لم تعد خافية على العالم العربي، قيادات ومنظّمات حكوميّة وغير حكومية ونخباً، ولذلك فمن الواجب اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إعادة التفكير في بنيات العقل العربي، وفي الاجتماع والعمران البشريين، بشكل تصبح فيه الثقافة شغلاً وانشغالاً يوميّاً لكلّ المواطنين العرب، طالما أنّ أيّ تنمية بشريّة مستديمة لا يمكنها أن تتكرّس كواقع واستراتيجيّة مستقبليّة إلّا بجعل الثقافة مدخلاً للتنمية السياسيّة والاقتصاديّة.

ضمن هذا الأفق، قمنا بصياغة عدد من التوصيات، عبارة عن آليّات ووسائل ومقترحات عند نهاية كلّ محور من المحاور الخمسة، نبتغي من خلالها الدعوة إلى تبنّي رؤية استراتيجيّة عشريّة (2019-2029)، تكون بمثابة منطلق لورش ثقافي عربي كبير، ترصد له الاعتمادات الكافية عبر المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم. إنّنا في حاجة إلى ثورة ثقافيّة حقيقيّة تفكّك معاقل التخلّف والرجعيّة من جهة، وتهدم جدران الاستلاب والاغتراب التي تكبّل الشباب العربي سواء بالارتماء في حضن الماضويّة والتقليدانيّة الأصوليّة التي أنتجت من ضمن ما أنتجت التعصّب والغلو والتطرّف والإرهاب....إلخ، أو الارتماء في حضن الثقافة الغربيّة على مستوى القيم والمعايير والسلوكيات التي أصبحت عربيّاً نسخة عن نموذج الاستهلاك الغربي في بُعده المادّي الفج، وهو ما أنتج ظواهر تغيير المعتقد الديني، أو الإلحاد، وهي ظواهر تعرف تطوّراً إحصائيّاً لا يجب إغفال آثاره الوخيمة على الوحدة الدينيّة والثقافة العربيّة.

من هنا، فهذه الثورة التي نطمح إليها هي ثورة حداثيّة وتنويريّة في العمق، لا تنفصل عن الدين إلّا لكي تجدّد خطابه، وتثمّن عمقه الروحي، كما نزل رسالة ورحمة للعالمين، ودعوة لإعمال العقل وعمران الأرض بما ينفع البلاد والعباد في العالم العربي والإسلامي وفي كافّة أنحاء العالم. ولذلك فلا مستقبل لنا بدون تطوير آليّات اشتغال اللغة العربيّة رمز وجوهر كياننا العربي الموحّد، ولا سبيل لنا إلّا بالعودة إلى الثقافة العربيّة على كافة المستويات الأنثروبولوجيّة من آداب، طقوس، تراث، فنون... إلخ، دراسة وتثميناً وترسيخاً عبر تشذيبها وعصرنتها بشكل يجعلها تماثل روح العصر الذي لا يمكننا ولوجه بدون ربطها بالعقل والعقلانيّة والعلم والتكنولوجيا، وهو ما يسائلنا جميعا: نخباً وشعوباً وقادة حول المدرسة والإعلام

باعتبارهما آليتين رئيسيتين لتطوير أوضاعنا السياسيّة والاقتصاديّة بتكوين مواطن عربي متشبّع بثقافته وهويّته العربيّة، ومنفتح على ثقافات العالم وحضاراته.

إنّ الثورة الثقافيّة المأمولة من خلال هذه الرؤية الاستراتيجيّة رهينة بمدى قدرتنا على تحقيق ثورة على مستوى: الثقافة الشعبيّة والتراث عموماً، المسرح، السينما، التشكيل، الموسيقى، الكتابة والنشر والتوزيع فيما يخصّ الكتاب ودعم القراءة في كافة الوسائط الورقيّة والرقميّة، الإبداع في الشعر، القصة، الرواية... إلخ وفي الترجمة والفكر والفلسفة، والرهان على جعل الثقافة أحد مقوّمات الدبلوماسيّة الموازية، الثقافيّة والعلميّة والمعرفيّة.

في هذا السياق الجوهري، أصبحت مسؤوليّة المثقفين العرب بكلّ أطيافهم وحساسيّاتهم وانتماءاتهم الإيديولوجيّة، بمن فيهم رجالات الإعلام والتربية، مسؤوليّة مضاعفة، ونقطة تمفصل كلّ الرهانات سياسيّة كانت، أم اقتصاديّة، أم اجتماعيّة، في أفق المساهمة في التغيير المنشود، وهو تغيير لن يتمّ في سياق الأفق الحداثي-التنويري الديموقراطي إلّا بتأسيس الوحدة التاريخيّة بين السياسي والثقافي في عالمنا العربي. إنّ هامش الحريّة الذي كان كبيراً فيما سبق، بات يضيق بنا يوماً بعد يوم، ولا مستقبل للشعوب التي تجهل عمق وجذور ثقافتها وهويّتها، وتستهين بتحوّلات العصر الرقمي، في زمن أضحت الحرب ثقافيّة ومعرفيّة بالدرجة الأولى.

## لائحة المراجع:


- أبلال عياد وآخرون، شبكات التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام في العالم العربي، ط 1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017
- أبلال عياد، الإخفاق الاجتماعي بين الجنس، الدين والجريمة، ط 1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012
- أبلال عياد، الجهل المركّب، الدين والتدين وإشكاليّة تغيير المعتقد الديني في العالم العربي، ط 1، مؤسّسة مؤمنون بلا حدود، بيروت، 2018
- الأسدي مختار، أزمة العقل الشيعي، ط 1، مؤسّسة الانتشار العربي، بيروت، 2009
- الإفريقي فاطمة وآخرون، القراءة والإعلام، أشغال الندوة الوطنيّة حول القراءة والكتاب في المغرب، 24-23 ماي 2015، الشبكة الوطنيّة للقراءة بالمغرب، المكتبة الجامعيّة، محمّد السقاط، الدار البيضاء، 2015
- الثقافة العربيّة في ظلّ التحدّيات المعاصرة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، يوليو 2001
- الحيدري إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، ط 1، دار الساقي، بيروت، 2015
- الداوي عبد الرزاق، في الثقافة والخطاب، عن حرب الثقافات، حوار الهويّات الوطنيّة في زمن العولمة، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013
- الديالمي عبد الصمد، المدينة الإسلاميّة والأصوليّة والإرهاب، مقاربة جنسيّة، ط 1، دار الساقي، 2008
- عادل علي غلام، ثقافة العري أو عري الثقافة، ترجمة عبد الرحمن العلوي، دار الهادي، بيروت، ط1، 2001
- عبد الله سعد الدين إبراهيم وآخرون، النظام الدولي الجديد وآليّات التبعيّة، آليّات التبعيّة في إطار الرأسماليّة المتعدّية للجنسيّات، ضمن ندوة التنمية المستقلّة في الوطن العربي بتاريخ 26-29 أبريل 1986، عمّان، الأردن، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1986
- علي ليلى، البنائيّة الوظيفيّة في علم الاجتماع والأنثربولوجيا، القضايا والمفاهيم، ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1982
- علي نبيل، الثقافة العربيّة وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، منشورات عالم المعرفة الكويت، العدد 276، ديسمبر 2001
- فمر جورج هنري، تاريخ الموسيقى العربيّة حتى القرن الثالث عشر الميلادي، ترجمة وتعليق ونظم الملاحق، جرجيس فتح الله، ط 1، منشورات الجمل، بيروت، 2015
- القصير أحمد، منهجيّة علم الاجتماع بين الوظيفيّة والماركسيّة والبنيويّة، ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1985
- المعمري لحبيب، الثقافة والمقاولة، دراسة في عمليّة التحديث بالمغرب، ط 1، منشورات الأبحاث والدراسات النفسيّة والاجتماعيّة، جامعة سيدي محمّد بن عبد الله، فاس 2017
- مسدّي عبد السلام، الهويّة العربيّة والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014
- منصوري نديم، سوسيولوجيا الإنترنيت، ط 1، منتدى المعارف، بيروت، 2014
- منيف عبد الرحمن، بين الثقافة والسياسة، ط 1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998

**المجلّات والجرائد:**

المجلّة العربيّة للثقافة، العدد التاسع والثلاثون، المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، سبتمبر 2000

جريدة العرب الدوليّة، العدد، 2016/01/08

**وثائق المؤتمرات الرسميّة:**

الإيسيسكو، وثيقة المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الثقافة، سلطنة عمان، نوفمبر، 2015

دورات الألكسو، المنظّمة العربيّة للثقافة والتربية والعلوم، وخاصّة:

- ✓ الدورة السادسة عشرة بدمشق 2008
- ✓ الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيّة بالوطن العربي بالدوحة 2010.
- ✓ الدورة العشرون بتونس في الفترة 12-13 ديسمبر.
- ✓ الدورة الحادية والعشرون بالقاهرة في جمهوريّة مصر العربيّة في الفترة 14 - 15 أكتوبر 2018

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com


الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

**info@mominoun.com**

**www.mominoun.com**



جميع الحقوق محفوظة © 2020

All rights reserved © 2020